

أثر الصفة الغالبة في الأحكام النحوية والصرفية

د. وائل عبد الأمير الحربي

muradalhab@yahoo.com

كلية الآداب – جامعة بابل – العراق

ملخص البحث: قد يشيع استعمال الصفة في موصوفٍ مُحدّد، ممّا يؤدي إلى اختصاصها به، فيكون ذكرها مُغنيا عن ذكره، ومع مرور الزمن تتحوّل هذه الصفة إلى صفةٍ غالبية لا تحتاج إلى الموصوف أصلاً. ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة هذه الظاهرة للوقوف على خصائصها وآثارها في الاستعمال والأحكام. وقد قسّمتُ البحث على ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول بعنوان: مفهوم الصفة الغالبة، ودرستُ فيه هذا المصطلح عند النحويين، والفرق بين الصفة الغالبة وحذف الموصوف، وحركة الدلالة في الصفة الغالبة، ومنزلة الصفة الغالبة في التفكير المعجمي. وكان المبحث الثاني بعنوان: الصفة بين معايير التّقييد ومرونة الواقع اللغوي، وحاولتُ أن أبين فيه موقع الصفة الغالبة بين الوصفية والاسمية والعلمية، ممّا اقتضى دراسة: أنواع الصفة في العربية لمعرفة محل الصفة الغالبة منها، والصفة الغالبة بين الوصفية والاسمية، والصفة الغالبة بين الوصفية والعلمية. وجاء المبحث الثالث بعنوان: أثر الصفة الغالبة في الأحكام النحوية والصرفية، وأردتُ فيه أن أقف على منزلة الصفة الغالبة في التفكير التّقييدي النحوي والصرفي. وختمتُ البحث بخاتمة ذكرتُ فيها أهمّ النتائج، وألحقتُ البحث بمُلحقٍ جمعتُ فيه ما استطعتُ الوقوف عليه ممّا صرّح علماء العربية بأنّه صفةٌ غالبية.

*The effect of dominant character in grammatical
and grammatical judgments*

It may be used to describe a specific characteristic, which leads to its competence by the mention of the singer is mentioned, and with the passage of time, this property becomes a major character that does not need to be described originally. Therefore this research came to study this phenomenon to determine its properties and effects in use and provisions .

The research was divided into three sections. The concept of dominant character, in which the term was studied in grammatical terms, the difference between the dominant character and the deletion of the descriptive, the movement of significance in the dominant character, and the status of the predominant characteristic of lexical thinking. The second topic was entitled! The quality in the standards of escalation and flexibility of linguistic reality, and tried to show where the dominant position between descriptive and scientific and scientific, which necessitated the study! Types of character in Arabic to determine the place of the dominant characteristic, and the predominant character between descriptive and nominal, and the dominant character between descriptive, nominal and scientific. The third topic came. The effect of dominant character in grammatical and grammatical judgments, and I wanted to stand on the status of predominant character in grammatical and grammatical thinking. , And concluded the research concluded that the most important results, and the search of the annex collected what I can stand it from what the Arab scientists said that it is the most common.

(باب ما كان من الأسماء المعدولة على (فعال) أنّ صيغة (فعال)
(تكون صفةً غالبيةً حالة محل الاسم؛ كنسبيتهم المنية حلاق يا
فتى))⁽¹⁾. وهو هنا يُبين أنّ صيغة (فعال) قد تقع صفةً غالبيةً
فتحل محل الاسم وتُغني عنه، كما في تسمية العرب المنية: حلاق.

المبحث الأول: مفهوم الصفة الغالبة.
المصطلح عند النحويين: ظهر استعمال (الصفة الغالبة)، على هذا
النحو، أوّل مرّة عند المبرد (ت 285 هـ)، عند حديثه عن صيغة
(فَعَالٍ) والأضرب التي تأتي عليها في كلام العرب، إذ بيّن في:

وقد استعمل ابن السراج (ت 316 هـ): (الصفة الغالبة) في بيان الفكرة نفسها أيضاً، قال: ((ويكون (فعال) صفة غالبية تحل محل الاسم نحو قولهم للضبع: جعار يا فتى، وللمنية: حلاق ويكون في التأنيت نحو: يا فساق))⁽²⁾.

والمبرد وابن السراج يصدران في كلامهما على (فعال) من كلام سيبويه (ت 180 هـ) عنها وإن لم يصرّح، هنا، بلفظ (الصفة الغالبة)، فقد بين في باب (باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث كما جاء المذكر معدولاً عن حده) أن ما يجيء معدولاً في كلام العرب قد يكون على أضرب مختلفة، قال: ((فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفاعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث، كما كان فسق ونحوه المذكر، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلا مؤنثاً مؤنثاً. وقد يجيء معدولاً كعمر، ليس اسماً لصفة ولا فعل ولا مصدر))⁽³⁾.

وقد عرّب عن الصفة الغالبة بالمعدول الذي يكون اسماً للوصف، والذي مثل له بد (حلاق) المعدول عن الصفة الغالبة: (الحالقة) بالتعريف، بمعنى: المنبئة لأنها تخلق⁽⁴⁾؛ مبينا أن وزن (فعال) المعدول، هنا، ليس مطرداً في الصفات نحو: حلاق، ولا في المصادر، نحو: جعار. وقد استعمل السيرافي (ت 368 هـ): (الصفة الغالبة) في شرح هذه المسألة، إذ أوضح أن مما يبنى على الكسر، ((ما كان معدولاً عن صفة غالبية، نحو قولهم: حلاق للمنية وفساق للفاسقة))⁽⁵⁾. وقد استعمل ابن يعيش (ت 643 هـ) أيضاً تعبير الصفة الغالبة في وصف نحو: (فساق) و(غدار) و(خبث)، فجعلها صفات غالبية، وليست معدولة عن صفات غالبية، قال: ((هذا الضرب هو الثالث من ضروب (فعال)، وهو أن تكون صفة غالبية، نحو قولك: (يا فساق)، و(يا غدار)، و(يا خبث)، ونحو ذلك مما ذكره. وأصلها (فاعلة)، نحو: (فاسقة) و(غادرة) و(خبثة))⁽⁶⁾.

ويبدو أن سيبويه هو من وضع في كتابه جذور فكرة الصفة الغالبة، وإن لم يصرّح بالمصطلح نفسه، فقد نثر سيبويه في كتابه أصول هذه الظاهرة، في مواضع مختلفة، من أهمها إشارته إلى أن الصفات قد تحري في كلام العرب مجرى الأسماء، قال: ((وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حسن. فمن ذلك: الأبرق والأبطح وأشباهها))⁽⁷⁾. ومما يذكر أيضاً هنا، أن سيبويه مثل للظاهرة بـ (الأبطح) و (الأبرق)، وهما من أكثر أمثلة الصفة الغالبة التي درج اللاحقون بعده على التمثيل بها توضيحاً للظاهرة⁽⁸⁾. يضاف إلى هذا أن سيبويه أسس في كلامه عن المنوع من الصرف لتقسيم الاسم إلى اسم خالص الاسمية

واسم خالص الوصفية واسم آخر ينتقل بينهما، قد يكسبه واقع الاستعمال اللغوي بعض صفات الاسم فيأخذ أحكامه ثارة، وقد يكسبه الاستعمال اللغوي بعض صفات الوصف فيأخذ أحكامه ثارة أخرى. فقد ورد في كتاب سيبويه ما يؤسس لذلك، إذ جاء في كلامه على بعض الأسماء التي منعت من الصرف، نحو: أبطح وأجرع وأجدل، نظراً إلى وزن الفعل الذي جاءت عليه وما فيها من دلالة على الوصفية، لأنها كانت في الأصل أوصافاً، ثم أجزيت مجرى الأسماء، قال: ((كان (الحائض) في الأصل صفة لشيء وإن لم يستعملوه؛ كما أن (أبرق) في الأصل عندهم وصف، و(أبطح)، و(أجرع)، و(أجدل)، فمن ترك الصرف، وإن لم يستعملوه وأجزوه مجرى الأسماء))⁽⁹⁾. يرى سيبويه، هنا، أن نحو (الحائض) و(أبطح) و(أبرق) و(أجرع) كانت، في الأصل، صفات ثم صارت أسماء لكثرة الاستعمال، وقد وضح السيرافي هذه الفكرة، قال: ((وربما كثرت الصفة في كلامهم واستعملت، فأوقعت موقع الأسماء، فكأنهم إذا قالوا: هذا آدم، فإنما يقولون: هذا قيد آدم، أو شيء آدم، كما أنك إذا قلت: هذا أبطح، وأجرع، فكأنك قلت: مكان أبطح، ومكان أجرع))⁽¹⁰⁾.

وقد سار المبرد على خطى سيبويه في الإشارة إلى أن الصفة قد تحري مجرى الاسم في كلام العرب، ومن ثم تأخذ حكمه، قال: ((وقالوا: (الأباطح) و(الأبارق) في جمع (الأبطح) و(الأبرق) لأبهما وإن كانا نعتين قد أجريا مجرى الأسماء في معناها))⁽¹¹⁾، وهو هنا يمثل بالمثالين اللذين ذكرهما سيبويه أيضاً.

وقد عرّفها الجوهري (ت 393 هـ)، في أثناء كلامه على كلمة (جعار)، إذ قال: ((وجعار: اسم للضبع، لكثرة جعورها. وإنما بنيث على الكسر. لأنه حصل فيها العدل والتأنيت والصفة الغالبة. ومعنى قولنا غالبية أنها غلبت على الموصوف حتى صار يعرف بها كما يعرف باسمه))⁽¹²⁾.

وقد أحسن أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) عندما وصف هذا النوع من الصفة الغالبة، بأنها الصفة التي لا يكاد الاسم الموصوف يذكر معها، جاء ذلك في كلامه عن ضوابط جمع (أفعل)، قال: ((فإن كان صفة غالبية، وهي التي لا يكاد يذكر الموصوف معها، نحو: الأبرق والأبطح))⁽¹³⁾. وقد كرر هذا الأساس في كتاب آخر، عند حديثه عن كلمة (وابل) في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَشْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَثَلٍ جَنَّةٍ يَرْوَاهُ أَصَابُهَا وَابِلٌ﴾ [البقرة: 265]، إذ قال: ((والوابل من وبل، ويقال أولبل فهو مؤبل، وهي صفة غالبية لا يحتاج معها إلى ذكر الموصوف))⁽¹⁴⁾.

وَوَجَدْتُ لِلْأُسْتَاذِ صَلَاحِ الدِّينِ الرَّعْبِلَاوِيِّ، مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، بَحْثاً فِي الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ⁽¹⁵⁾، فَصَرَّهَ عَلَى بَابِ الْجَمْعِ فَقَطْ، إِذْ عَرَضَ فِيهِ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي جُمِعَتْ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ لِأَنَّهَا مِنْ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ؛ مِمَّا دَفَعَنِي إِلَى دِرَاسَةِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَالْبَحْثِ عَنْ أَصُولِهَا وَتَطَوُّرِهَا فِي التَّفَكُّيرِ اللُّغَوِيِّ الْعَرَبِيِّ، لِتَكْوِينِ مَفْهُومٍ دَقِيقٍ لَهَا وَلِلْكَشْفِ عَنْ أَعْدَادِهَا وَأَقَارِهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ.

الصفة الغالبة وحذف الموصوف: تَوَدُّ أَنْ نَنْطَلِقَ، هُنَا، مِنْ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ السَّابِقِ الَّذِي يُشِيرُ فِيهِ إِلَى أَنَّ الصِّفَةَ الْغَالِبَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ مَعَهَا، فَقَدْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الصِّفَةَ الْغَالِبَةَ هِيَ صِفَةٌ حَذِفَ مَوْصُوفُهَا، وَهُنَا لَا بُدَّ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَالظَّاهِرَتَيْنِ، وَمَتَى يُحَذَفُ الْمَوْصُوفُ وَتَبْقَى الصِّفَةُ وَمَتَى تَحْوُلُ الصِّفَةُ إِلَى صِفَةٍ غَالِبَةٍ.

أَشَارَ سَبِيوِيهِ إِلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ فِي تَحْلِيلِهِ لِبَعْضِ التَّرَاكِبِ، مِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي (بَابِ يُحَذَفُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ اسْتِخْفَافًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ: لَيْسَ غَيْرٌ، وَلَيْسَ إِلَّا) حَيْثُ ذَكَرَ فِيهِ شَوَاهِدَ قُرْآنِيَّةً وَشَعْرِيَّةً وَأَمْثَلَةً تُرِيهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ قَدَّرَ فِيهَا حَذْفَ الْمَوْصُوفِ، قَالَ: ((وَسَمِعْنَا بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثُوقِ بِهِمْ يَقُولُ: مَا مِنْهُمْ مَاتَ حَتَّى رَأَيْتُهُ فِي حَالٍ كَذَا وَكَذَا، وَإِنَّمَا يُرِيدُ مَا مِنْهُمْ وَاحِدٌ مَاتَ. وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى جَدَّه: ﴿وَلَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: 159]))⁽¹⁶⁾. وَالْحَذُوفُ فِي هَذِهِ التَّرَاكِبِ هُوَ الْمَوْصُوفُ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَقْدِيرِ سَبِيوِيهِ نَفْسِهِ، فِي: مَا مِنْهُمْ مَاتَ بِن: مَا مِنْهُمْ وَاحِدٌ مَاتَ، فَقَدَّرَ مَوْصُوفًا مَحْذُوفًا هُوَ: وَاحِدٌ، وَقَدْ بَيَّنَّ سَبِيوِيهِ أَنَّ الْعَرَبَ ((حَذَفُوا ذَلِكَ تَخْفِيفًا وَاكْتِفَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ وَمَا يَعْنِي))⁽¹⁷⁾.

فِي حِينَ نَظَرَ ابْنُ جَنِّي (ت 392 هـ) إِلَى هَذَا الْمَوْضُوعِ نَظَرَةً عَقْلِيَّةً مَنْطِقِيَّةً تَحْكُمُ إِلَى الْقِيَاسِ، وَلَيْسَ إِلَى الْوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، وَمِنْ ثَمَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْقِيَاسَ يَكَادُ يَحْطَرُ حَذْفَ الْمَوْصُوفِ، لِأَنَّ حَذْفَهُ يُؤَدِّي إِلَى اللَّبْسِ، إِذَا اشْتَرَطَ لِحَوَازِ حَذْفِهِ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ وَتَشْهَدَ لَهُ الْحَالُ، ((أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ، لَمْ يَسْتَبِنْ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ الْمُرُورَ بِهِ إِنْسَانٌ دُونَ زُمَحٍّ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ إِنَّمَا هُوَ مَتَى قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَوْ شَهِدَتْ الْحَالُ بِهِ، وَكَلِمًا اسْتَبْتَمَ الْمَوْصُوفُ كَانَ حَذْفُهُ غَيْرَ لَاقٍ بِالْحَدِيثِ. وَمِمَّا يُؤَكِّدُ عِنْدَكَ ضَعْفَ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ أَنَّكَ تَجِدُ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَا يُمْكِنُ حَذْفُ مَوْصُوفِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الصِّفَةُ جَمَلَةً نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَخُوهُ، وَلَقِيتُ غُلَامًا وَجْهَهُ حَسَنٌ. أَلَا تَرَكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِقَامٍ أَخُوهُ، أَوْ لَقِيتُ وَجْهَهُ حَسَنًا، لَمْ

يَحْسَنُ))⁽¹⁸⁾. فَقَدْ قَبِلَ ابْنُ جَنِّي - وَالنَّحَاةُ مِنْ بَعْدِهِ - حَذْفَ الْمَوْصُوفِ بِشُرُوطٍ، لِأَنَّ حَذْفَهُ يَخَالِفُ الْغَرَضَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَهُوَ التَّخْصِصُ وَالتَّخْلِصُ وَالْمَذْحُ وَالتَّنَاءُ، وَهِيَ مِنْ مَقَامَاتِ الْإِسْهَابِ وَالْإِطْنَابِ الْمُخَالِفَةِ لِلْحَذْفِ وَالْإِيجَازِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ضَعْفِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ أَنَّهُ لَا يُحَذَفُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا فِي الصُّورَةِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا الصِّفَةُ جَمَلَةً. وَيُؤَكِّدُ ابْنُ يَعِيشٍ (ت 643 هـ) هَذَا، إِذْ يَقُولُ: ((أَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ لَمَّا كَانَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْبَيَانُ وَالْإِيضَاحُ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِيهِمَا، كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُحَذَفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ حَذْفَ أَحَدِهِمَا نَقْصٌ لِلْغَرَضِ، وَتَرَاجُعٌ عَمَّا اعْتَزَمُوهُ. فَالْمَوْصُوفُ الْقِيَاسُ بِأَنِّي حَذَفُهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَأَنَّهُ رَبَّنَا وَقَعَ بِحَذْفِهِ لَيْسَ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ)، لَمْ يَعْلَمْ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ أَنَّ الْمُرُورَ بِهِ إِنْسَانٌ، أَوْ زُمَحٍّ، أَوْ ثَوْبٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ يُوصَفُ بِالطَّوْلِ؟ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوهُ إِذَا ظَهَرَ أَمْرُهُ، وَقَوِيَتْ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا بِحَالٍ، أَوْ لَفْظٍ))⁽¹⁹⁾. وَقَدْ جَعَلَ الرَّضِي (ت 686 هـ) حَذْفَ الْمَوْصُوفِ كَثِيرًا، بِشُرْطِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا عِنْدَ الْمُخَاطَبِ وَأَنْ لَا يَكُونَ نَعْتُهُ جَمَلَةً أَوْ ظَرْفًا، قَالَ: ((أَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْصُوفَ يُحَذَفُ كَثِيرًا، إِنْ عُلِمَ، وَلَمْ يُوصَفَ بِظَرْفٍ أَوْ جَمَلَةٍ))⁽²⁰⁾، أَيُّ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ مُفْرَدًا صَالِحًا لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ إِثَابَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمَلَةَ وَالظَّرْفَ غَيْرُ صَالِحِينَ لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ الَّذِي كَانَ يُبَاشِرُ الْمَنْعُوتَ⁽²¹⁾. وَمَرَجَعُ ذَلِكَ أَنَّ التَّحْوِينَ يَنْطَلِقُونَ مِنْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الصِّفَةِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ، وَلِذَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَكَرُّرِ الْعَامِلِ فِي الْمَوْصُوفِ مَعَ الصِّفَةِ، قَالَ الْعَكْبَرِيُّ: ((وَالْعَامِلُ فِي الصِّفَةِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُوفِ لِأَنَّهَا هِيَ هُوَ فِي الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يُحَذَفَ الْمَوْصُوفُ وَيُؤَلَى الْعَامِلُ الصِّفَةَ فَتَقُولَ: (مَرَرْتُ بِالظَّرِيفِ)؛ وَلَا تَكَرَّرُ الْعَامِلُ مَعَهَا فَلَا تَقُولَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِالظَّرِيفِ))⁽²²⁾. فَهَمَّ يَسْتَنْدُونَ فِي تَفْسِيرِ جَوَازِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ فِي خَالَاتٍ وَمَنْعِهِ فِي خَالَاتٍ أُخْرَى إِلَى نَظَرِيَّةِ الْعَامِلِ الَّتِي بَنَوْا عَلَيْهَا تَحْلِيلَهُمْ لِلتَّرَاكِبِ النَّحْوِيَّةِ.

وَقَدْ خَصَّصَ جَامِعُ الْعُلُومِ الْأَصْفَهَائِيُّ الْبَاقُولِي (ت 543 هـ) بَابًا لِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ الْبَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ ((بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَقَدْ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَأُقِيمَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ حَسَنٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ يُعَدُّ مِنْ جَمَلَةِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ))⁽²³⁾. وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ حَسَنٌ وَمِنْ مَظَاهِيرِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ فِي الْكَلَامِ، وَذَكَرَ فِيهِ شَوَاهِدَ قُرْآنِيَّةً كَثِيرَةً قَدَّرَ فِيهَا حَذْفَ الْمَوْصُوفِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: 126]، إِذْ قَدَّرَ فِي الْآيَةِ مَوْصُوفًا

محذوفا، هو: متاعاً قليلاً، واستدلَّ على ذلك بمجيء المحذوف ظاهراً في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [النساء: 77] (24).

نخلص من هذا إلى نتيجة مفادها: أنه ليس كل حذف للموصوف يؤدي إلى صفة غالبة، على الرغم من أن العكس صحيح وهو أن كل صفة غالبة تعني حذفاً للموصوف. ولذا نجد أن النحويين يذكرون الصفة الغالبة بوصفها أحد الأشكال التي يحذف فيها الموصوف، ومن ثم فهم يشترطون فيها وجود ما يدل على المحذوف في الكلام، من غير نظر إلى المرحلة التاريخية التي مرت بها الصفة حتى شاعت وأعلنت عن موصوفها، فإذا ذكرت لا يتصرف الذهن إلا إليه دون غيره. ومن ذلك ما نجده عند الزمخشري (ت 538 هـ)، حيث يقول: ((وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهراً يستغنى عنه عن ذكره فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه، ... وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً كقولهم: الأجرع والأبطح والفارس والصاحب والراكب والأورق والأطلس)) (25). وهي من الصفات الغالبة التي ثابتت عن الموصوف في الكلام، التي استغنت بسيرورتها التاريخية عن استعمال الموصوف، وكأنها ألقاب خاصة بهم لا تجاوزهم إلى غيرهم. وقد كشف ابن عيش، في شرحه كلام الزمخشري السابق، عن فهم دقيق للغة واستعمالها، إذ فسّر الصفة الغالبة بأنها ناتجة من ظهور أمر الموصوف بين المتكلم والمتلقي، حتى يغدو موضعه في الكلام واضحاً، مما يغني عن ذكره، وتكون معاملة الناس في كلامهم بالصفة وليس بالموصوف، قال: ((وربما ظهر أمر الموصوف، وعُرف موضعه، فيستغنى عن ذكره البتة، وتقع المعاملة مع الصفة، وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف)) (26). ولا يقوئنا، هنا، أن نلتفت إلى إشارته الذكية بقوله: (البتة)، ففيه تنبيه على شرط الاطراد في استغناء الصفة الغالبة عن موصوفها حتى يصدق عليها هذا الوصف، لأن استغناء الصفة عن الموصوف في موضع منفرد أو في مواضع محدودة، لا يعني أنها من الصفات الغالبة، وهو في هذا يطوّر الفكرة التي جاء بها الزمخشري ويبنى عليها. وقد تجلّى ذلك في تحليله للأمثلة التي أوردتها الزمخشري، فبين أصل دلالتها، ثم ارتباطها بموصوف معين، وبشبر إشارة مهمة إلى أثر الشهرة في الاستغناء عن الموصوف بالصفة لتتصير صفة غالبة، وكان الصفة اسم جنس عنده، قال: ((وذلك نحو قولهم: (الأجرع) و(الأبطح)، فالأجرع: مكان سهل مستو لا يثبت، يقال: مكان أجرع، ورملّة جزءاء، ثم اشتهر المكان بذلك، فعلم

مكانه، وإن لم يذكر، فقيل: (الأجرع)، إذ لا يوصف بذلك إلا المكان. وأما (الأبطح) فالمكان المتسع، ومنه البطحاء، وأصله أن يقال مكان أبطح، ثم غلبت الصفة، وصارت كاسم الجنس، ...، ومثل ذلك الأورق، والأطلس، فالأورق: المغبر اللون، كلون الرماد، والحمامة وزقاء لونها، والأطلس: أن يضرب إلى الغبرة، والذئب أطلس لونه، فأصلهما الصفة. ثم ظهر أمرهما، فصار الموصوف نسياً منسياً)) (27)، وفي قوله (نسياً منسياً) يلتفت ابن عيش إلى أثر الزمن والاستعمال اللغوي في هذه الظاهرة، ذلك أن الموصوف لا يصير نسياً منسياً، في لينة وضحاها، وإنما يحتاج أولاً إلى أن تختص الصفة بهذا الموصوف، وذلك بأن يكثر استعمالها معه، ثم بعد أن تختص به يجب أن تدبج وتشتبه ثانياً، ليتأتى بعد ذلك مرحلة تغني فيها الصفة عن الموصوف، حتى ينسى الموصوف تماماً، وكأنه أميت في الواقع اللغوي ثالثاً.

ومما يجدر ذكره، هنا، تفسير الرضي الاسترنادي لمعنى الغلبة التي تحول الصفة إلى علم أو التي تغني الصفة عن الموصوف، لأنه يؤكد ما سبق أن جاء في كلام ابن عيش، إذ قال: ((معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه، ...، فكذا أسود، كان عاماً في كل ما فيه سواد، فكثرت استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا غنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود، فإنه لا بد لكل منها إذا قصدته من قرينة، إما الموصوف نحو: ليل أسود، أو غيره نحو: عندي أسود من الرجال)) (28). وعليه تكون الصفة الغالبة هي المختصة من عموم معناها بشيء واحد، تغلب عليه، وكأنها تنمّاه مع دلالتها.

ولعل من أهم الفروق بين الصفة الغالبة وحذف الموصوف هو ما نجده في كلام أبي حيان (ت 745 هـ) عندما ذكر أن من مواضع حذف الموصوف أن تكون الصفة ((مستعملة استعمال الأسماء، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: الأبطح والأبرق)) (29). فهو يبين، هنا، أن هذا النوع من الاستغناء عن الموصوف سماعي وليس قياسياً، لذا فهو يحفظ ولا يقاس عليه.

ولا بد أن نشير، هنا، إلى أنه لا فرق، من حيث التأثير بالعوامل، بين الصفة الغالبة والصفة التي حذف موصوفها، إذ يقع أثر العامل على الصفة التي حذف موصوفها، إذا ظهر المعنى ولم يكن في الحذف لبس، فعندما تقول: رأيت الكريم، تكون الصفة منصوبة بالفعل، وكذلك في حالة الصفة الغالبة فهي تتأثر بالعامل

أبعد من رحمة الله))⁽³³⁾. فقد نقل الدين الإسلامي صفة (العين)، عن طريق استعمالها مرتبطة بموصوفها الشيطان إلى اختصاصها به، ثم شاعت، ومن ثم استغنت عن الموصوف فصارت صفة غالبة.

ومن ذلك كلمة (الحاجب) فهي تدل على كل ما يحجب شيئاً عن شيء أو يستتره عنه، ولكنه أخذ يدل على البواب، على أنه صفة غالبة فيه، قال ابن منظور (ت 711هـ): ((حجب: الحاجب: الستر. حجب الشيء يحجبه حجباً وحجباً وحجبه: ستره، ... والحاجب: البواب، صفة غالبة، وجمعه حجة وحجاب))⁽³⁴⁾.

منزلة الصفة الغالبة في التفكير المعجمي: تثار إشادات اللغويين العرب إلى الصفة الغالبة متوزعة على مسائل العربية المختلفة، على نحو غرض، غير أن أكثرهم اهتماماً بها هو ابن سيده، إذ أبدى عناية واضحة بهذه الظاهرة؛ فكان يعني بالكشف عن الصفات الغالبة في معجمه: (الحكم والمحيط الأعظم)، مما يدل على أن ظاهرة الصفة الغالبة شغلت مساحة مهمة من تفكيره اللغوي، غير أن ما يؤسف له أنه لم يقدم لنا دراسة عن الأسس أو المعايير التي اتخذها لتمييز الصفة الغالبة في كلام العرب، والجوانب اللغوية الأخرى المتعلقة بها، إلا أن ما يلحظ على حمده هذا أنه كان يميل إلى تعليل كون اللفظ من الصفات الغالبة، بحيث كان يقوم بربط الصفة بالدلالة الأصلية للمادة اللغوية. ومن ذلك قوله: ((والفاجع: الغراب، صفة غالبة، لأنه يفجع لنعبيه بالبين))⁽³⁵⁾. ومثل ذلك قوله: ((والرؤاعف: الرماح، صفة غالبة أيضاً إما لتقدمها وإما لسيلان الدم منها))⁽³⁶⁾. ومنه قوله: ((والصواحي من النخل: ما كان خارج الشور، صفة غالبة لأنها تضحي للشمس))⁽³⁷⁾.

المبحث الثاني: الصفة بين معايير التقعيد ومرونة الواقع اللغوي.

أنواع الصفة: لا ينظر النحويون العرب إلى الصفة على أنها نوع واحد، وإنما هي عندهم على نوعين، هما: الصفة المحضة، والصفة غير المحضة. وليس المراد بالصفة هنا: النعت، أي: الوظيفة الإعرابية المعروفة، وإنما المقصود بها هنا: كل اسم يؤدي وظيفة الوصف في الجملة، ويصلح أن يقع نعتاً.

ولا شك في أن السؤال الذي يثار هنا هو إلى أي النوعين تنتمي الصفة الغالبة؟ ولماذا؟ وما أثر ذلك في الأحكام النحوية والصرفية؟

ولإجابة عن هذا السؤال نحتاج إلى التعريف بهذين النوعين، والتمييز بينهما.

يُعرف النحويون الصفة المحضة بأنها الصفة خالصة الوصفية، ويحددونها باسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول، والصفة

أبضاً، فتقول: جاوزت البطحاء ومررت بالبطحاء، فيدخل عليها العامل من غير ذكر الموصوف أيضاً وتأخذ إعرابه. وإن كانت الصفة الغالبة أكثر قبولاً لمباشرة العوامل لها من الصفة التي حذفت موصوفها، لأن الصفة في هذه الحالة يشترط فيها اختصاصها بالموصوف، وهذا ما نلمسه في كلام أبي حيان في توجيه كلمة (الجوار) في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى: 32]، إذ أجاز أبو حيان فيها وجهين، قدّر في الوجه الأول موصوفاً، وحملها في الوجه الثاني على أنها صفة غالبة لهذا يجوز أن تدخل عليها العوامل، قال: ((والجوازي: جمع جارية، وأصله السفن الجوازي، حذف الموصوف وقامت صفة مقامه، وحسن ذلك قوله: في البحر، فدل ذلك على أنها صفة للسفن، وإلا فهي صفة غير مختصة، فكان القياس أن لا يحذف الموصوف ويقوم مقامه. ويمكن أن يقال: إنها صفة غالبة، كالأنطح، فجاز أن تلي العوامل بغير ذكر الموصوف))⁽³⁰⁾. ويفهم من كلامه هذا أن (الجوار) صفة قامت مقام الموصوف المحذوف، وحسن حذفه: شبه الجملة: (في البحر) التي حددت الدلالة وضيقتا، ويمكن حملها على أنها صفة غالبة فنكون في هذه الحالة أكثر قبولاً لمباشرة العوامل إيّاها، بغير موصوف أو تقدير له.

الصفة الغالبة وحركة الدلالة: سعياً إلى دراسة الصفة الغالبة من جميع جوانبها، يكون من المهم الوقوف عند حركة الدلالة في الصفة الغالبة، فقد تنسج دلالة اللفظ أو تضيق، ومن ثم فقد يؤدي بها الاستعمال اللغوي إلى تعميم الدلالة أو تخصيص الدلالة.

ويبدو أن الصفة تمر في طريق تحولها إلى صفة غالبة بانتقال في الدلالة من العام إلى الخاص، إذ تخصص دلالة الصفة وتضيق عن طريق اختصاصها بالموصوف وملازمتها؛ بسبب ارتباطها معنوياً به حتى تعرف به دون غيره، ومن ثم تنتقل الدلالة من الدلالة العامة المشتركة إلى أخرى خاصة، قال الأستاذ صلاح الدين الزعبلاني: ((ومما نقل من العام إلى الخاص: الصفات الغالبة، وهي التي أفردت عن موصوفها فخصت بدلالة وغلبت عليها اسمية))⁽³¹⁾.

ومن ذلك مثلاً كلمة (العين)، التي تدل على العين المشثوم، ثم صارت صفة غالبة للشيطان، لأنه طرد من السماء، قال ابن سيده (ت 458هـ): ((والعين: المشثوم المطرود، قال الشياح

: دَعَزْتُ بِهِ الْقَطَا وَثَبْتُ عَنْهُ ... مَقَامَ الذَّبِّ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

واللعين: الشيطان صفة غالبة لأنه طرد من السماء. وقيل: لأنه

المشبهة، وتُسمى عند المتأخرين بالصفة الصريحة، مثل: مرث برجل زكب، أو كريم⁽³⁸⁾. في حين أن الصفة غير المحضة هي: الاسم الذي يوصف به على الرغم من أنه غير مشتق، ولذا تُسمى عند المتأخرين بالصفة غير الصريحة لأنها غير خالصة الوصفية⁽³⁹⁾، مثل: مرث بثوب سبع، وجبة ذراع، وأخذت منك إبلاً مائة⁽⁴⁰⁾.

ظهر مصطلح الصفة المحضة عند ابن السراج في حديثه عن الصفات غير المحضة، قال: ((هذه الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن تبدأ كما تبدأ الأسماء، ويحسن ذلك فيها وهي التي لا تجري على الأول إذا كانت لشيء من سببه))⁽⁴¹⁾. وهو يريد بها الصفة الخالصة للوصفية.

وقد بدأت ملامح هذا التصنيف للصفة عند النحويين إلى محضة وغير محضة، من غير تصريح بالمصطلح نفسه، عند سيبويه في ((باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة))⁽⁴²⁾، إذ يفهم من هذا الباب أنه يُقسم الأسماء على قسمين: قسم لا يصلح أن يقع صفة وآخر يصلح أن يقع صفة، غير أنه قد يجري مجرى ما لا يصلح أن يقع صفة؛ قال السيرافي: ((اعلم أن ما يقع بعد الاسم من الأسماء المفردة والمضافة أو الموصولة على ضربين: أحدهما: يكون صفة للأول. والآخر: لا يكون صفة له. فأما الذي يكون صفة فما كان تحلية أو جرى مجرى التحلية وذلك قولك: مرث برجل قائم، وكاتب وضاحك ونحوه، ومنه: مرث برجل خير منك، ومثلك وحسبك من رجل، ويدهم سواء، وبرجل أبي عشرة. وما لا يكون صفة، فتحو: بستان ودار وحصير ودفتر ونحوه، لا تقول: مرث بملكك البستان، ولا بملكك ثوب، إلا على البدل))⁽⁴³⁾.

وقد ربط سيبويه في هذا الباب بين الاشتقاق ووقوع الاسم صفة، بأن اشترط في الصفة أن تقع اسم فاعل أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة، قال: ((وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفة من قبل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو: حسن وطويل وكريم))⁽⁴⁴⁾. وقد بين سيبويه في باب (ما يكون من الأسماء صفة منفردة وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه) أن بعض الأسماء قد تقع صفات وإن لم تكن اسم فاعل ولا ما يشبهه، ويستدل بقول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة، وعلق عليه بأن العرب جعلوا كلمة (مائة) في هذا المثال وصفاً⁽⁴⁵⁾، على الرغم من أنه ليس اسماً مشتقاً.

وقد استعمل الثحاة مصطلح الصفة المحضة تارة⁽⁴⁶⁾، والصفة

وبناء على ما تقدم فإن الصفة الغالبة لا تدخل في باب الصفة المحضة لأنها ليست خالصة الوصفية، ولا يمكن للفعل أن يتوب عنها، قال المرادي (ت 749 هـ): ((المراد بالصريحة: الخالصة الوصفية اختاراً لما يوصف به وليس بمشتق، نحو: (أسد) ومن الصفة التي تغلب عليها الاسمية، نحو: أبطح وأجرع (وصاحب))⁽⁴⁹⁾.

تأتي الصفة الغالبة مشتقة غالباً، لذا أطلق عليها الأستاذ عباس حسن اسم المشتقات غير المحضة⁽⁵⁰⁾، ولكنها غير خالصة الوصفية؛ إذ تغلب عليها الاسمية ولا يمكن أن يتوب عنها الفعل، لذا يمكن القول إنها تجمع مع الصفة المحضة بسمة الاشتقاق، ولكنها تفرق عن الصفات المحضة المشتقة في الدلالة الزمنية، إذ تُفيد الصفات المشتقة الصريحة، كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، الدلالة على الزمن، فقد تدل تلك الصفات على الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال، في ضوء ما نُصِّح عنه القرائن المختلفة، فتقول: زيد مكرم محمد أمس، وزيد مكرم محمد الآن، و أمكرم زيد محمد عداً؟، في حين أن الصفة الغالبة تقتصر إلى الدلالة الزمنية، لأنها ابتعدت عن المعنى الفعلي وعُلبت عليها الاسمية، ومن ثم فإن (الأبطح) و(الصاحب) و(الأبرق) ونحوها من الصفات الغالبة لا تدل على زمن معين، لأن المقصود من استعمالها عند المتكلم والمتلقي هو الجانب الاسمي من الكلمة وليس الفعل الذي اختفى مع اختفاء الاسم الموصوف الذي صارت الصفة الغالبة تدل عليه وتغني عنه.

الصفة الغالبة بين الوصفية والاسمية: تؤدي كثرة استعمال الصفة في موصوف محددين، مع مرور الزمن، إلى شهرتها، حتى تصير الصفة مغنية عن الموصوف، وعندئذ تتحول إلى صفة غالبة فلا تحتاج إلى الموصوف. وغيب الموصوف فيها لا يؤثر في عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب، ومن ثم تجري الصفة مجرى الاسم، وتحمل عليه، وتفسر ذلك عند اللغويين أن الوصفية تضعف فيها لتغلب عليها الاسمية. وقد عبر الكفوي (ت 1094 هـ) عن هذا

الأساس الذي تصير الصفة، بناءً عليه، صفة غالبة؛ قال: ((استعمال ما غلب من الصفات في موصوف معين سبب صيرورته من الصفات الغالبة، واستعمال ما يجري مجرى الأسماء بحذف الموصوف سبب جريانه مجرى الأسماء))⁽⁵¹⁾.

وهذا التصور اللغوي يقود إلى سؤال، وهو إلى أي مدى صغفت الوصفية في الصفة الغالبة؟ وهل يعني هذا أن الوصفية غابت تماماً في هذا النوع وحلت محلها الاسمية؟ ويجيب ابن يعين عن هذا السؤال بأن معنى الوصف باقي في الصفات الغالبة، بدليل أنها بقيت ممنوعة من الصرف مما يدل على اعتبار الوصفية فيها؛ قال: ((ألا ترى أن (الأطح)، و(الأجرع)، وإن كانا قد استعملا استعمال الأسماء حتى يسري إليهما تكسيرهما، فقالوا: (الأباطح)، و(الأجارع)؛ لم يخرجهما ذلك عن الوصفية، فلذلك لا ينصرفان كما لم ينصرف نحو: (أبيض) و(أصفر))⁽⁵²⁾. ومعنى هذا أن الوصفية أقرت في (الأبرق) و(الأطح) ولم تخلع عنهما⁽⁵³⁾، وهذا يعني أن الوصفية لا تغيب عن الصفة الغالبة، وإن استعملت استعمال الأسماء.

الصفة الغالبة بين الوصفية والعلمية: يترك استعمال الكلمة في الواقع اللغوي وعلى ألسنة المتكلمين أثراً كبيراً في حياتها وسيرورتها، ويتضح هذا الأثر جلياً في ميادين مختلفة، ولعل منها الإعلام، وذلك لأنها ميدان لغوي حي يتصل بحياة الناس وواقعهم، ولا يمكنهم الاستغناء عنه، وقد درس علماء العربية الإعلام وعنوا بها فقسّموها أقساماً عدة باعتبار أن أو أسس مختلفة.

يعيننا منها في هذا البحث العلم بالغلبة، وهو ما يصير علماً بغلبة الاستعمال، إذ تحوّل شهرته وغلبته على غيره من المسمين بالاسم نفسه إلى أن يصير علماً بالغلبة⁽⁵⁴⁾، لذا يعرفونه بأنه: ((ما كان عن غير قصد من واضح، ويلزمه أحد أمرين: إما الإضافة نحو: ابن عباس وابن عمر، فإن ذلك غلب عليهما واحتصا به دون إخوتهما، وإما اللام كالصعق))⁽⁵⁵⁾. وقد أشار بعض المحققين إلى أثر غلبة الاستعمال في هذا النوع من الإعلام، جاء في المعجم الوسيط: ((ما كان تعين مدلوله بغلبة الاستعمال لا بالوضع مثل الكتاب عند أهل الشريعة للقرآن وعند أهل العربية لكتاب سيبويه))⁽⁵⁶⁾. وهو على نوعين محلي (ال)، نحو: المدينة، ومضاف، نحو: ابن عباس.

وما يُميّزها، هنا، هو نظرة التحويل إلى هذا النوع من الإعلام بالغلبة على أنه كان في الأصل صفة غالبة، ثم تحول، وكأن الصفة الغالبة هي مرحلة يمر بها الاسم حتى يغلب على غيره مما يسمى

به، ليصير علماً، يظهر هذا عند سيبويه في كلامه على (واسط)، وهو علم بالغلبة على مكان بين البصرة والكوفة في العراق، كان في الأصل صفة، أي: مكان واسط، ثم تحول إلى العلمية، قال: ((وما وقع صفة كواسط ثم صار بمنزلة: زيد وعمر، وإنما وقع لمعنى))⁽⁵⁷⁾. وقد كان حق (واسط) أن تدخله الألف واللام لأنه صفة غالبة في الأصل. ويؤكد هذا السيراني في شرحه لهذه المسألة، إذ قال: ((وقد كان ينبغي على قياس الأسماء التي تكون صفات في الأصل أن تكون فيه الألف واللام، كما يقال: (الحسن) و (الحارث)، وما أشبه ذلك. ودخلت الألف واللام، لأنها صفات غالبة، ولكن هذا اسم المكان بصفته))⁽⁵⁸⁾.

ومن الجدير بالذكر، هنا، أن ابن السراج استعمل تعبير (الصفة الغالبة) في معالجة هذه المسألة التي أوردتها سيبويه وتحليلها، إذ قال: ((وهذا النحو فإنما يلزمه الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه كالصفات الغالبة))⁽⁵⁹⁾، فقد علل ابن السراج، هنا، لزوم دخول الألف واللام على هذا النوع من الأسماء لأنها عندهم كالصفات الغالبة.

وعلى الرغم من أن العلماء استعملوا، هنا، الصفة الغالبة وتغلبت الصفة على صاحبها حتى يشتهر بها، غير أن هذا النوع مما يسئونه هنا بالصفة الغالبة لا يدخل تحت موضوع بحثنا، لأن هذه الصفات التي أطلقت على هؤلاء الأشخاص واشتهروا بها تحولت في الحقيقة إلى أعلام، فدخلت في باب العلم بالغلبة، في حين أن الصفات الغالبة موضوع بحثنا – ليست أعلاماً.

ومن ثم، يمكن القول إن بعض الصفات الغالبة قد تحولت، أحياناً، بالغلبة إلى أعلام، وذلك بأن تشتهر وتغلب على غيرها لتدل على مسمى مقصود، أو بعبارة أخرى: إن بعض الأعلام بالغلبة كانت في مرحلة زمنية سابقة من الصفات الغالبة. وقد نجد مثل هذا التصور عند السيراني في تأصيله كلمة (فجار) في قول النابغة الذباني⁽⁶⁰⁾:

إنا اقتسمنا خطيتنا نيتنا ... فحملت برة واحتملت فجار

إذ ذهب إلى أنها صفة غالبة، وليست مصدراً معدولاً، بدليل استعمالها مع تقيضها: (برة)، و(برة) هنا: صفة، قال: ((والأشبهه عندي أن تكون صفة غالبة، والدليل على ذلك أنه قال: فحملت برة واحتملت فجار فجعلها تقيض (برة) و(برة: صفة))⁽⁶¹⁾.

ونجد مثل هذا الفهم على نحو أكثر وضوحاً عند الرضي، الذي انطلق من كلام السيراني السابق وتبنى عليه، لينتهي إلى أن (برة) و(فجار) صفتان غالتان صارتا علمين بالغلبة، قال: ((وقيل: (فجار): معرفة، ...، لتعريف قريبته، وهي (برة)، ...، على أن

والصفة المشبهة، فهي تتحمل الصمات، لشيء بها بالفعل⁽⁶⁷⁾.
الصفة الغالبة وصلة (ال) الموصولة: يحتاج الموصول إلى صلة تزيل
 إبهامه وتعين مدلوله، وقد تأتي (ال) موصولة بمعنى الذي في كلام
 العرب، فتحتاج إلى صلة، والأصل في صلتها أن تكون صفة
 مشتقة، كاسم الفاعل أو اسم المفعول، ((تقول: (هذا الضارب
 زيداً)، والمراد: الذي ضرب زيداً، و(هذا المضروب) والمراد الذي
 ضرب، أو يضرب. وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من
 الفعل، فلما لم يمكن ذلك لتنافيهما في التعريف والتكثير، توصلوا
 إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنى (الذي)، بأن نوزوا فيها
 ذلك، ووصلوها بالجملة، كما وصلوا (الذي) بها، إلا أنه لما كان
 من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم، حولوا لفظ الفعل إلى لفظ
 الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفعل))⁽⁶⁸⁾. وقد قرّر التحويين
 المتأخرون أن (ال) توصل بصفة محضة أو صريحة خالصة
 للوصفية⁽⁶⁹⁾. والصفة التي دخلت عليها (ال) في مثل هذه الحالة
 اسم لفظاً فعل معنى⁽⁷⁰⁾، ولذا لا يجوز أن تكون صلتها من
 الصفات التي غلبت عليها الاسمية، أو من الصفات الغالبة، كـ
 (أطح) و(أجزع) و(صاحب)⁽⁷¹⁾. ومن ثم تكون (ال) الداخلة
 على الصفات الغالبة، في نحو: الأطح والأجزع والصاحب، حرف
 تعريف وليست موصولة⁽⁷²⁾.

الصفة الغالبة ونوع الإضافة: يقسم التحويين العرب الإضافة على
 نوعين، هما: الإضافة المعنوية (وتسمى: المحضة أو الحقيقية)،
 والإضافة اللفظية (وتسمى: غير المحضة أو غير الحقيقية)⁽⁷³⁾،
 ويعرف النحاة المعنوية بأنها الإضافة التي تفيد تعريفاً، نحو: دار
 زيد، أو تخصيصاً، نحو: غلام رجل، في حين أن الإضافة اللفظية
 هي التي لا تفيد تعريفاً أو تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف فقط.
 وللتمييز بينهما حدد النحاة أن الإضافة اللفظية تكون بإضافة
 الصفة المشتقة إلى معنولها، والمراد بالصفة المشتقة هنا: اسم
 الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة دون أفعال
 التفضيل، فقد تضاف الصفة إلى مفعولها، نحو: ضارب زيد،
 وزاكب فرس، وقد تضاف إلى فاعلها، نحو: زيد حسن الوجه
 ومعمور الدار، بمعنى: حسن وجهه ومعمورة داره⁽⁷⁴⁾. ولا تكون
 الإضافة لفظية إلا إذا كانت الصفة المشتقة دالة على الحال أو
 الاستقبال، لأنها إذا دلت على الماضي كانت الإضافة معنوية لأن
 من شروط عمل الصفة المشتقة أن تكون دالة على الحال أو
 الاستقبال.

وبناءً على هذا فإن إضافة الصفة الغالبة تكون من باب
 الإضافة المعنوية أو المحضة، وإن كانت صفة في الأصل، وذلك

السيرافي جواز كون (برة) بمعنى البارة، فكذا يكون (جبار)، كأنه
 قال: احتملت الحصلة البارة، واحتملت الحصلة الفاجرة، فهما
 صفتان غلبتان، صائغتان بالغلبة علمين⁽⁶²⁾. وكأن الصفة
 الغالبة؛ في مثل هذا، مرحلة بين التكثير والعلمية، إذ تتحول
 الصفة من حالة التكثير إلى صفة غالبة ثم تتحول الصفة الغالبة إلى
 علم بالغلبة، وذلك بغلبة الصفة على موصوفها حتى يشتهر بها
 فتصير علماً عليه، ومن ثم في مرحلة لاحقة يتحول إلى علم بغلبة
 من يحمل الصفة على غيره ممن يسمون بها حتى إذا أطلقت لا
 يذهب الذهن إلا إليه.

ولعل مما يؤكد هذا أن بعض الصفات الغالبة تدلّ - كما فسرها
 أصحاب المعاجم - على أعلام، ومن ذلك مثلاً (الأشهل)، إذ ذكر
 اللغويون أنه رجل من الأنصار، وأنه صفة غالبة أو مسمى
 بها⁽⁶³⁾، ومثله: الشقراء: وهي اسم فرس ربيعة بن أبي، وهي
 عندهم صفة غالبة⁽⁶⁴⁾، ومثل ذلك: البغوب: وهو فرس الربيع بن
 زياد، وهو عندهم صفة غالبة أيضاً⁽⁶⁵⁾.

المبحث الثالث: أثر الصفة الغالبة في الأحكام النحوية والصرفية.

الصفة الغالبة وتحمل الضمير: يقسم التحويين خبر المبتدأ على
 نوعين: نوع يتحمل ضميراً، وهو ما كان وصفاً مشتقاً، مثل: اسم
 الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، نحو: محمد
 قائم، فالخبر (قائم) اسم فاعل يتحمل ضميراً، والتقدير: قائم هو.
 ونوع آخر لا يتحمل ضميراً، وهو ما كان الخبر فيه اسماً غير
 مشتق، نحو: محمد أخوك؛ قال ابن يعيش عن الخبر الذي
 يتحمل ضميراً: ((الذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل،
 نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وما
 كان نحو ذلك من الصفات. وذلك قولك: "زيد ضارب"، و"عمرو
 مضروب"، و"خالد حسن"، و"محمد خير منك"، ففي كل واحد
 من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه، ...، وتحمل
 هذه الأشياء الضمير مجمع عليه، من حيث كان الخبر منسوباً
 إلى ذلك المضمّر))⁽⁶⁶⁾.

وعلى الرغم من أن الصفة الغالبة هي صفة مشتقة في الأصل
 إلا أنها لا تتحمل ضميراً بخلاف الصفات المشتقة، كاسم الفاعل
 وغيرها. ومن ثم يمكن القول إن من أهم الفروق التركيبية بين الصفة
 الغالبة والصفات المشتقة الأخرى، هو أن الصفة الغالبة لا تتحمل
 ضميراً، على الرغم من أنها قد تكون مشتقة في الأصل، ولكنها
 تحولت إلى صفة غالبة بسبب الاستعمال والشيوخ، فغلبت عليها
 الاسمية وابتعدت عن شبه الفعل، لذا لا تتحمل ضميراً، بخلاف
 الصفات المشتقة مثل اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول

لأن الصفة الغالبة غلبت عليها الاسميّة، وضعفت فيها الفعلية، فلا تحتاج معمولاً، لأنها تحولت إلى اسم مجرد من الحدث، ففي نحو: مررت بصاحب زيد، وسائق السيارة، بدليل أنها توصف بمعرفة، فيقال: مررت بصاحب زيد الجديد وسائق السيارة الجديد، ولو كانت لفظية لما جاز أن توصف بالمعرفة، لأن الإضافة اللفظية لا تُفيد تعريفاً ولا تخصيصاً⁽⁷⁵⁾.

ومن ثم منع النحويون رفع تابع المنادى في نحو: يا زيد صاحبنا، وهو ما أجازَه الكسائي (ت 189 هـ) والقرأ (ت 207 هـ) وابن الأثير (ت 328 هـ)، وذلك لأن إضافته محضة يجب فيها النصب، قال الأشموني (ت 900 هـ): ((أجاز الكسائي والقرأ وابن الأثيري الرفع في نحو: يا زيد صاحبنا، والصحيح المنع لأن إضافته محضة))⁽⁷⁶⁾. فالإضافة في (صاحبنا) إضافة محضة على الرغم من أنه اسم فاعل، لأن (صاحب) تحولت إلى صفة غالبة، ففقدت معنى الفعلية، لغلبة الاسميّة فيها⁽⁷⁷⁾؛ وقد كان الخليل بن أحمد سباقاً إلى التشبيه على هذا التحول الذي يصب كلفة (صاحب)، إذ قال: ((الصاحب يكون في حال نعتاً، ولكنه عم في الكلام فجري مجرى الاسم، كقولك: صاحب مال، أي: ذو مال، وصاحب زيد، أي: أخو زيد ألا ترى أن الألف واللام لا تدخلان، على قياس الضارب زيدا، لأنه لم يشتق من قولك: صَـب زيدا، فإذا أردت ذلك المعنى قلت: هو الصاحب زيدا))⁽⁷⁸⁾. فالأصل في (الصاحب) أن يكون صفة أو (نعتاً) بعبارة الخليل، ولكنها تشيع في الكلام فتجري مجرى الاسم، فتفقد معنى الفعلية فيها، ولذا لا يجوز عندئذ أن تدخلها الألف واللام، لأنها لم تعد صفة مشتقة محضة، ليسوع دخول الألف واللام عليها. وقد وقف الأستاذ عباس حسن على هذه الكلمة، وأثر غلبة الاسميّة فيها، قال: ((كلمة: (صاحب) هنا ليست اسم فاعل معناه مُصاحب؛ لأن معناها الأصلي الدال على التجدد والحدوث قد أهمل. وغلبت عليها الاسميّة المحضة، فألحقت بالاسماء الجامدة، ولذلك لا تعمل))⁽⁷⁹⁾.

توهم الموصوف في الصفة الغالبة: أجاز سيبويه أن تقول: ثلاثة دواب، في حين أن حق الكلام في مثل هذا أن يقال: ثلاث دواب، لأن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تخالف المعدود، وكلمة (دابة) مؤنثة، ويُفسر ذلك بأن كلمة: (الدابة) في الأصل عندهم صفة، قال: ((وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من ذببت، فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالاسماء، كما أن (أطح) صفة واستعمل استعمال الاسماء))⁽⁸⁰⁾. ومعنى هذا أن المتكلم نظر إلى

الموصوف الذي أغنت عنه الصفة، أجرى المتكلم كلامه على الأصل، بأن جعل حكم تأنيث العدد على ذلك الموصوف المتخيل، على تقدير: ثلاثة دواب، أو ثلاثة أشخاص دواب، وذلك لأن الموصوف يحذف بكثرة مع كلمة (الدابة)⁽⁸¹⁾. وقد عبر الشيخ خالد الأزهري (ت 905 هـ) عن هذا بأنه مبني على توهم الموصوف في هذه الحالة، قال: ((واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته، ولهذا ترى العرب يقولون: (ثلاثة دواب)؛ بالتاء؛ إن قصدوا ذكورا، لأن (الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الأرض صفة في الأصل غلبت عليها الاسميّة))⁽⁸²⁾.

ولا شك في أن الذي سوغ هذا الاستعمال، هنا، هو أن (الدابة) صفة غالبة، يعني ذكرها عن الموصوف، شأنها في ذلك شأن الأبطح والأبرق، فهي في الأصل وصف يدل على كل ما يمشي على الأرض⁽⁸³⁾، قال الجوهري: ((وكل ما مش على الأرض دابةً وديباً))⁽⁸⁴⁾، ثم انتقل استعمالها للدلالة على ما يركب، قال القرطبي (ت 671 هـ): ((للعرب تحكم في الأسماء، كالدابة وضعت لكل ما يدب، ثم خصصها العرف بالبهائم فكذلك لعرف الشرع تحكم في الأسماء))⁽⁸⁵⁾. ومن ثم، مع مرور الزمن، صارت (الدابة) صفة غالبة⁽⁸⁶⁾؛ ولهذا قال الأستاذ صلاح الدين الزعبلاني: ((ولفظ (الدابة) الذي أتوا به مثلاً متعارفاً لانتقال العام إلى الخاص، ليس إلا صفة غالبة))⁽⁸⁷⁾.

بناء صيغة (فعال): يُفسر النحويون بناء بعض الألفاظ التي جاءت على صيغة (فعال) على الكسر، نحو: (جعار)، وهو اسم للضبع، و(حلاق)، وهو اسم للمنيّة، بأنها حصل فيها العدل والتأنيث، ويُفسرون العدل هنا بأن هذه الأسماء معدولة عن صفة غالبة، ف(جعار) معدولة عن (جاعة)، و(حلاق) معدولة عن (حالق). وقد ذكر ابن الشجري (ت 542 هـ) أن (فعال) تأتي في بعض صورها معدولة عن صفة غالبة، وحاول الرُّنط بين دلالتها ودلالة اسم الفعل، مبيناً الأصل الذي عدلت عنه مثل هذه الأسماء، قال: ((فعال المعدولة عن الصفة الغالبة، وذلك أن الصفة والمصدر في الدلالة على الفعل، بمنزلة اسم الفعل الذي هو نزال، في دلالة على انزل، وذلك قولهم للضبع: جعار، اسم لها خاصة، مأخوذ من الجعر، وهو ذو بطنها، ويطن الذئب والكلب، وخصوها بهذا الاسم دونهما؛ لكثرة جعرها، ...، ومثل «جعار» في كونها معدولة عن صفة غالبة، قولهم للمنيّة: حلاق، عدلوا عن الحلاقة، كما عدلوا جعار عن الجاعة))⁽⁸⁸⁾. في حين أرجع الجوهري سبب بناءها إلى اجتماع العدل والتأنيث والصفة الغالبة فيها، قال: ((وجعار: اسم للضبع، لكثرة جعرها. وإنما بُنيت

على الكسر لأنه حصل فيها العدل والتأنيث والصفة الغالبة⁽⁸⁹⁾. فظاهر كلامه، هنا، يعني أن هذه الأسماء نفسها من الصفات الغالبة، وليست معدولة عن صفات غالبة. وقد ذكر ابن منظور التعليل نفسه في بناء (حلاق)، قال: ((وحلاق مثل قطام: الميتة، معدولة عن الحالقة، لأنها تحلق أي تشر.، وتنبث على الكسر لأنه حصل فيها العدل والتأنيث والصفة الغالبة⁽⁹⁰⁾). وكأنها بعد أن عدلت صارت صفة غالبة، وليست هي معدولة عن صفة غالبة. وقد انتهى الرضي الاسترابادي إلى أن (حلاق)، هي في الأصل صفة عامة لكل ما يحلق، ولكنها صارت بالغلبة علم جنس، مثل: أسامة، وكأنها اختصت بجنس المتنايا، بدليل أنها توصف بمعرفة، ويجوز حذف حرف النداء معها ولو لم تكن من المعارف لما جاز ذلك.

تجريد كلمة (الدنيا) من (ال): يتفق كثير من المفسرين على أن (الدنيا) و(الآخرة) من الصفات الغالبة، بدليل أن الأصل فيهما: الدار الدنيا والدار الآخرة⁽⁹¹⁾. ويذكر التحويتون أن القياس في (الدنيا) أن تستعمل مسبوقاً بـ(ال)، لأنها صفة، وهي مؤنث على وزن (فعل) ومذكره: (الأدنى)، مثل الأكبر والكبرى، وكان حقها أن تلامزها (ال) التعريف، قال السيرافي: ((اعلم أن ما كان على (أفعل) وأنشاه (فعل) فالباب فيهما أن يستعمل بالألف واللام ولا يسقطا كقولك (الأصغر والصغرى) و(الأكبر والكبرى) و(الأعز والعزى)، و(الأدنى والدنيا) و(الأقصى - والفصيا) و(الأطول والطوى))⁽⁹²⁾. ولكن كلمة (دنيا) من غير (ال) لأنها استعملت استعمال الأسماء، من غير أن يذكر موضوعها، وذلك لأنها تحولت إلى صفة غالبة، قال الرخشي: ((وقد استعملت (دنيا) بغير ألف ولا ميم، لأنها قد غلبت فأحتللت بالأسماء⁽⁹³⁾). وقد أرجع الرضي تجردها من (ال) والإضافة إلى أنها تجردت من الدلالة على التفضيل، وجاءت بمعنى: العاجلة، قال: ((وقد تجرد (الدنيا) و(الجلى) عن اللام والإضافة، إذا كانت الدنيا، بمعنى العاجلة، والجلى بمعنى الحطة العظيمة، ...، وإنما جاز ذلك، لانمحاء معنى التفضيل منهما⁽⁹⁴⁾). وقد أشار صاحب الكناش إلى تفسير قريب من هذا التفسير في تكسير (دنيا) و(جلى)، مبيناً دلالة اللفظين سابقاً ودلالتهما بعد شيوخ استعمالهما، قال: ((وأما استعمالهما دنيا وجلي ونحوهما بدون ذلك فهو. أما دنيا وهي تأنيث الأدنى، فإنها غلبت عليها الاسم بعد أن كانت صفة وصارت اسماً لهذه الحياة الأولى، وأما جلى فكانت صفة تأنيث الأجل، ثم غلبت عليها الاسم فجردت عن الألف واللام وصارت اسماً للحرب⁽⁹⁵⁾). في حين أرجع أبو حيان سبب

التكسير إلى أنها استعملت كثيراً من غير الموصوف حتى تحول إلى اسم محض، قال: ((وقد تنكر الدنيا والجلى لشبههما بالجوامد الدنيا والجلى مؤنثا الأدنى والأجل، فحقهما ألا يتكرا إلا إذا ذكرا، لكنهما كثر استعمالهما استعمال الأسماء المحضة، فلذلك جاز تكيرهما⁽⁹⁶⁾). ومعنى هذا أن الاسم غلبت على الكلمة فأضعفت الوصفية فيها، قال عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ): ((أن الاسم غلبت عليها يكثر استعمالها ولهذا لم تجر على موصوف غالباً كما غلبت الاسم على نحو: الأجرع والأبطح⁽⁹⁷⁾.

الصفة الغالبة والجمع: ميز علماء العربية بين الأسماء والصفات عند دراستهم لقضايا الصرف ومسائله، وذلك لأنهم يرون أن ((لكل واحد من هذين النوعين أحكاماً تفارق بها الآخر⁽⁹⁸⁾). ولذا وقف الصرفيون عند الجمع ونظروا إليه من هذه الزاوية، وأعني نوع الاسم الذي يراد جمعه: اسم هو أم صفة؟ فالتبوا إلى أن القياس في الصفة إذا أريد جمعها أن تجمع جمعاً سالماً وليس جمع تكسير، قال السيرافي: ((اعلم أن الباب في جمع الصفة أن يكون مسالماً غير مكسر، لأنها تجري على الفعل، والفعل يلحقه الضمير المذكر والمؤنث؛ فالجاري عليه تلحقه علامة التذكير وعلامة التأنيث⁽⁹⁹⁾). ويفسر العلماء مسلك العربية هذا في الجمع بأن الصفة محمولة على الفعل، لأن الفعل تلحقه الضمائر، نحو: يضرب ويضربون، وفي هذا مشابهة للجمع بالواو والثون. ومن هذا المطلق يقرر علماء العربية أن جمع الصفة جمع تكسير ضعيف، إلا إذا غلبت عليها الاسم، قال ابن يعيش: ((اعلم أن تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها بالواو والثون. وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل، ...، فكان القياس أن لا تجمع كما أن الأفعال لا تجمع، فأما جمع السلامة، فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: (يقومون)، و(يضيرون)، فأشبهه قولك: (فائون): (يقومون)،، وقد تكسر الصفة على ضعف لغبة الاسم. وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفية، وقل دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتها مقامه، غلبت الاسم عليها، وقوي التكسير فيها⁽¹⁰⁰⁾). وابن يعيش، هنا، يربط بين جواز جمع الصفة جمع تكسير وغلبة الاسم عليها، وذلك لأن الصفة إذا غلبت عليها الاسم انتعدت عن مشابهة الفعل الذي تجري الصفة مجراه وتحمل عليه.

وقد صاغ الرضي هذه الفكرة في قاعدة عامة، قال: ((واعلم أن الأسماء أشد تمكناً في التكسير، والصفات محمولة عليها، فإذا

غالبته، وأصله: من الجدُل الذي هو الشدة. وهي الأجادل، كسروه تكسير الأسماء لغلبة الصفة¹⁰⁵.

ومن ذلك (الأسود)، وهو أخبث الحيات، فحقه أن يُجمع على (فعل)، فيقال: (سود)، ولكنه جمع على: (أسود) و(أساويد)، لمعاملته معاملة الأسماء، لأنه صفة غالبية، قال ابن الأثير (ت 606 هـ): ((والأسود أخبث الحيات وأعظمها، وهو من الصفة الغالبة، حتى استعمل استعمال الأشياء وجمع جمعها))¹⁰⁶.

ومثل ذلك أيضاً (أمعز)، فهو على وزن (أفعل)، وحقه على القياس أن يُجمع على (فعل)، ولكنه جمع على: (أماعز)، على وزن (أفعل)، وذلك لأن العرب حملته على الاسمية لأنه صفة غالبية، قال العكبري: ((و(الأمعز) صفة غالبية تجري مجرى الأسماء فتُجمع على (أماعز)، ولو كانت صفة مخضة لقلت: معز، كأحمر وحمر))¹⁰⁷.

ومن ذلك جمع (الحضراء) على (الحضراوات)، كما في الحديث الشريف: (ليس في الحضراوات صدقة)¹⁰⁸، في حين يقرر الصرفيون أن وزن (فعلاء) إذا كان اسماً فإنه يُجمع جمع مؤنث سالماً، نحو: صخراء وجمعه: صخراوات، وإذا كان صفة فإنه يُجمع على (فعل)، نحو: (خمراء جمعه: خمر)، ولا يجوز جمعه بالألف والتاء، وقد وجه العلماء هذا الجمع الوارد في الحديث الشريف بأن (الحضراوات) هنا جاءت صفة غالبية فُجِعت جمع الأسماء. قال ابن سيده: ((وقوله صلى الله عليه وسلم: (ليس في الحضراوات صدقة). يعني به الفأكة الرطبة، جمعه جمع الأسماء كورقاء وورقاوات، وبطحاء وبطحاوات، لأنه صفة غالبية غلبت غلبة الأسماء))¹⁰⁹.

الصفة الغالبة وتعدد الدلالة: أدى غياب معيار واضح ومحدد في تصنيف الصفة الغالبة وتميزها من غيرها إلى الاحتمال وتعدد الدلالة، ومن ذلك ما احتملته كلمة (دائرة) في قوله تعالى: ﴿ومن الأغراب من يتخذ ما ينفق مغزماً ويترصص بكم الدوائر عليهم دائرة السوء والله سميع عليم﴾ [التوبة: 98] من توجيه دلالي، إذ أجاز الرازي (ت 606 هـ) أن تكون بمعنى: الدائرة الواحدة، وأن تكون صفة غالبية، قال: ((والدائرة يجوز أن تكون واحدة، ويجوز أن تكون صفة غالبية، وهي إنما تستعمل في آفة تحيط بالإنسان كالدائرة، بحيث لا يكون له منها مخلص))¹¹⁰. وقد ذهب العكبري إلى أنها صفة غالبية لا يذكر معها الموصوف¹¹¹.

ومن صور ذلك أيضاً ما نحذه في تفسير قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون﴾ [البقرة: 13]، إذ قل أبو حيان

اشتبه عليك تكسير شيء من الصفات، فإن كنت في الشعر فأجملها على الأسماء وكسرها تكسيرها، وإن كنت في غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامة⁽¹⁰¹⁾.

ولا يقوتها، هنا، أن ثبته على أن هذا الأمر إنما ينطبق على الصفة الجارية مجرى الفعل، نحو: (ضارب) الجارية مجرى الفعل: (يضرب)، فتقول في جمعها: (ضاربون)، و(ضاربات). ولكنه لا ينطبق على النوع الآخر من الصفات التي لا تجري مجرى الفعل، نحو: أحمر، فإنه لا يجمع جمع سلامة إلا في الضرورة الشعرية، وإنما القياس فيه أن يجمع جمع تكسير، فيقال: حمر. وقد فصل الصرفيون العرب الصواب اللغوي الحاكمة لجمع هذا النوع من الصفات، قال ابن يعيش: ((الصفات على ضربين: أحدهما: ما كان جارياً على الفعل ك(ضارب)، و(ضاربة)، وغير جار ك(أحمر)، ونحوه. فما كان من الأول، فإنه يجمع جمع السلامة، فتقول في المذكور: (قائمون)، و(ضاربون)، وفي المؤنث: (قائمات)، و(ضاربات). وذلك أنه لما جرى على الفعل؛ شبه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع؛ ...، فتقول: (ضاربون) بمنزلة (يضربون)، و(ضاربات) بمنزلة (يضربن). وما كان من الثاني وهو غير الجاري - فلا يجمع جمع السلامة إلا عن ضرورة))⁽¹⁰²⁾.

وقد جمعت بعض الصفات الجارية (شكلية) مجرى الفعل جمع تكسير على الرغم من أن حقها أن تجمع جمع سلامة، وقد سوغ ذلك أنها تحولت إلى صفات غالبية جارية مجرى الأسماء، ومن ذلك كلمة (الزاعي)، وهي على وزن (الفاعل)، و(زاع) يجري (شكلية) على الفعل المضارع (يرعى)، ولكنها لم تجمع جمع سلامة، وإنما جمعت جمع تكسير، على: رعاة، ورعاء، ورعيان، وذلك لأنها صفة غالبية، ضعف فيها المعنى الفعلي، قال ابن سيده: ((وزاعي الماشية: حافطها، صفة غالبية غلبة الاسم، والجمع رعاة ورعاء ورعيان كسروه تكسير الأسماء كحاجر وحجران لأنها صفة غالبية))⁽¹⁰³⁾.

وقد جاءت بعض الصفات مجموعة على غير القياس، وذلك لأنها تحولت إلى صفات غالبية جارية مجرى الأسماء، فمن ذلك أن الصفة التي على وزن (أفعل) تجمع على (فعل)، نحو: أحمر فجمعه: حمر، غير أنهم جمعوا (أبرق) و(أبطح)، وهما صفتان على وزن (أفعل) على (أبارق) و(أباطح)، والذي سوغ ذلك أنهما صفتان غلبتان، فجمعتا هذا الجمع لأنهما أشبهتا الاسم⁽¹⁰⁴⁾.

ومثل ذلك أيضاً جمع (الأجدل) على (الأجادل)، وكان القياس أن يجمع على (فعل)، ولكنه جمع هذا الجمع لأنه صار صفة غالبية وجمع جمع الأسماء؛ قال ابن سيده: ((والأجدل: الصقر، صفة

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنَ الْبَحْثِ أَنَّ لِلصِّفَةِ الْغَالِبَةِ أَثْرًا فِي التَّفْكِيرِ التَّقْيِيدِيِّ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ، فَهِيَ لَيْسَتْ مِنَ الصِّفَاتِ الْخَصَّةِ، وَهِيَ تَخْتَلِفُ عَنِ الْمَشْتَقَّاتِ الصَّرِيحَةِ لِأَنَّهَا تَحُلُو مِنْ الدَّلَالَةِ الزَّمَنِيَّةِ، وَلَا تَحْتَمِلُ ضَمِيرًا، وَقَدْ تَجَمَّعَ جَمْعُ الْأَسْمَاءِ لِغَلَبَةِ الْأَسْمِيَّةِ عَلَيْهَا.

وَقَدْ بَدَأَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ عِنْدَ سَبِيوِيهِ الَّذِي وَصَفَهَا وَمَثَّلَ لَهَا، ثُمَّ تَطَوَّرَ دَرْسُهَا عَلَى يَدِ الْمُبَرِّدِ وَابْنِ السَّرَاجِ اللَّذَيْنِ اصْطَلَحَا عَلَيْهَا بِاسْمِ الصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، لِيَتَشَبَّهَ هَذَا الْمَصْطَلَحُ عِنْدَ مَنْ تَبَعَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، كَالْجَوْهَرِيِّ وَالْعَبْرِيِّ، وَلَكِنَّهُ لَقِيَ عِنَايَةً لَا فِتْنَةَ عِنْدَ ابْنِ سَيِّدِهِ، مِنْ الْقَدَمَاءِ، فَقَدْ كَانَ يُبْنَى عَلَى الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ فِي مُعْجَمِهِ: (الْحَكَمُ)، وَهُوَ مَا يَظْهَرُ جَلِيًّا فِي مُلْحَقِ هَذَا الْبَحْثِ. وَقَدْ تَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ مُجْمِعُونَ لَاحِقُونَ، نَقَلُوا مِنْهُ، وَأَهْمُهُمْ: ابْنُ مَنْظُورٍ وَمُرْتَضَى الْحُسَيْنِيِّ الزَّيْدِيُّ. وَقَدْ قَابَلَ ابْنَ سَيِّدِهِ، عِنْدَ الْحَدِيثَيْنِ، الْأُسْتَاذُ صَلَاحُ الدِّينِ الزَّعْبِلَاوِيِّ الَّذِي أَبْدَى اهْتِمَامًا بِأَثَرِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي تَوْجِيهِ الْجُمُوعِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ.

وَحِينَ فِي نَوْعِ (ال) فِي (السُّفَهَاءِ)، وَهُمَا: أَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ، وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ لِلصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَقَدْ وَصَفَ الرَّأْيَ الثَّانِي بِأَنَّهُ بَعِيدٌ¹¹².
خاتمة البحث: الصِّفَةُ الْغَالِبَةُ فِي الْعَرَبِيَّةِ ظَاهِرَةٌ تَسْتَحِقُّ الدَّرَاسَةَ، وَهِيَ تَكْشِفُ عَنْ وَجْهِ مِنْ وَجُوهِ التَّغْيِيرِ الدَّلَالِيِّ وَالتَّرْكِيبِيِّ الَّذِي يَقْرِضُهُ الِاسْتِعْمَالُ فِي الْوَاقِعِ اللَّغَوِيِّ، إِذْ عِنْدَمَا تَخْتَصُّ الصِّفَةُ بِمَوْصُوفٍ مُحَدَّدٍ، إِلَى أَنْ تَصِلَ حَدًّا مِنَ الشُّيُوعِ وَالذُّيُوعِ وَالشُّهُرَةِ تَكُونُ مُغْنِيَةً عَنْهُ، فَلَا يَحْتَاجُ الْمُتَكَلِّمُ مَعَهَا إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ الْمَوْصُوفِ، تُسَمَّى هَذِهِ الصِّفَةُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ بِالصِّفَةِ الْغَالِبَةِ، وَلَكِنَّهَا فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ، عِنْدَمَا تَتَحَوَّلُ، بِمُرُورِ الزَّمَنِ، إِلَى صِفَةٍ غَالِبَةٍ، تَقْدُّ مَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ، وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ الْأَسْمِيَّةِ عَلَيْهَا، فَهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ صِفَةٌ مَعْلُوبَةٌ، إِذْ غَلَبَ عَلَيْهَا الْأِسْمُ، وَمِنْ ثَمَّ يَجْرِي عَلَيْهَا مَا يَجْرِي عَلَيْهِ، وَتُعَامَلُ مُعَامَلَتَهُ، وَهِيَ، عَلَى هَذَا، فِي مَرَحَلَةٍ بَيْنَ الْوَصْفِيَّةِ وَالْأَسْمِيَّةِ، وَفِي حَالَةٍ بَيْنَ الْوَصْفِيَّةِ وَالْعَلَمِيَّةِ، وَيَبْدُو مِنَ الْبَحْثِ أَنَّ الصِّفَةَ غَائِمَةً فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَمْتَلِكُ حَيَوِيَّةً لُغَوِيَّةً غَالِيَةً أَكْتَسَبَتْهَا مِنْ حَاجَةِ الْجَمْعِ اللَّغَوِيِّ وَسَاعَدَ عَلَيْهَا مَا تَمَّازَ بِهِ الصِّفَةُ فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ مُرُونَةٍ فِي دَاخِلِ التَّعْبِيرِ اللَّغَوِيِّ.

ملحق بالصفات الغالبة

ذَكَرْتُ فِي هَذَا الْمُلْحَقِ مَا صَرَّحَ عُلَمَاءُ الْعَرَبِيَّةِ بِأَنَّهُ صِفَةٌ غَالِبَةٌ، وَقَدْ اعْتَمَدْتُ فِيهِ عَلَى: الصَّحَاحِ، وَالْحَكَمِ، وَاللَّسَّانِ، وَالتَّاجِ.

الشدة. (الحكم: 323 / 7، واللسان: 103 / 11).	
جري: الجارية: الشفينة، صفة غالبة. (الحكم: 504 / 7، واللسان: 14 / 14، والتاج: 345 / 37).	11
جرع: الاجرع: والأجزع، والجزعاء: الأرض ذات الحزونة، تشاكل الرمل. (الحكم: 247 / 3 (بطح)).	12
جعر: وجعار: اسم للضبع لكثرة جفرها. (الصاحح: 614 / 2، واللسان: 139 / 4).	13
حجب: الحاجب: البواب، صفة غالبة. وجمعه، حجب وخجائب، وخطته الحجابة. (الحكم: 92 / 3، واللسان: 298 / 1، والتاج: 2 / 239).	14
حجب: الحاجبان: العظان اللذان فوق العينين، بلحمها وشعرهما، صفة غالبة. (الحكم: 92 / 3، واللسان: 299 / 1، والتاج: 241 / 2).	15
حرش: الحارش، بثور تخرج في السنة الناس والإبل، صفة غالبة. (الحكم: 107 / 3، واللسان: 281 / 6، والتاج: 142 / 17).	16
حسن: الحسنة: يقال: كلمة حسنة، وفعله حسنة. (اللسان: 1 / 97).	17
حفش: الحافشة، المسيل، صفة غالبة، وأنت على إزادة التلعة أو الشعبة. (الحكم: 112 / 3، واللسان: 286 / 6).	18
حقن: الحاقنة: المعدة. صفة غالبة لأنها تحقن الطعام. (الحكم: 15، واللسان: 126 / 13، والتاج: 450 / 34).	19
حكك: الحككة: السن لأنها تحك صاحبها أو تحك ما تأكله، صفة غالبة. (الحكم: 479 / 2، واللسان: 414 / 10، والتاج: 120 / 27).	20
حلق: حلاق: المنية. بُنِيَتْ عَلَى الْكُسْرِ لِأَنَّهُ حَصَلَ فِيهَا الْعَدْلُ وَالتَّائِيثُ وَالصِّفَةُ الْغَالِبَةُ، وَهِيَ مَعْدُولَةٌ عَنْ حَالِقَةٍ. (الصاحح: 21).	21

1. أخر: الآخرة: دار البقاء، صفة غالبة. (الحكم: 237 / 5، واللسان: 4 / 14، والتاج: 36 / 10).	
2. ألق: المألوق: اسم فرس الحوش بن عمرو، صفة غالبة على التشبيه. (الحكم: 474 / 6، واللسان: 8 / 10، والتاج: 20 / 25).	
3. بدع: البديع: الرُّقُّ الجديد، والسقاء الجديد، صفة غالبة، كالحيمة والعجوز. (التاج: 308 / 20).	
4. بذخ: الباذخ: الجبل الطويل، صفة غالبة. (الحكم: 162 / 5، واللسان: 7 / 3، والتاج: 232 / 7).	
5. برق: الابرق: الأرض الواسعة الغليظة المختلطة بحجارة ورمل. (الحكم: 400 / 6، واللسان: 16 / 10).	
6. بصص: البصاصة العيّن في بعض اللغات صفة غالبة. (الحكم: 277، واللسان: 6 / 7، والتاج: 491 / 17).	
7. بطح: الابطح: المسيل الواسع الذي فيه دفاق الحصى. (الحكم: 247 / 3، واللسان: 413 / 2، والتاج: 315 / 6).	
8. بوع: البائع: ولد الظبي إذا باع في مشيه، صفة غالبة، والجمع بوع وبواع. (الحكم: 378 / 2، واللسان: 22 / 8، والتاج: 362 / 20).	
9. بيض: الأبيض عرق الشرة وقيل عرق في الضلب وقيل عرق في الخالب صفة غالبة. (الحكم: 235 / 8، واللسان: 123 / 7، والتاج: 267 / 18).	
10. جدل: الأجل: الضفر، صفة غالبة، وأصله: من الجدل الذي هو	

	(الحكم: 623 / 8، واللسان: 400 / 14، والتاج: 301 / 38).
42	سوا: يُقَالُ: كَلِمَةٌ سَيِّئَةٌ، وَفَعْلَةٌ سَيِّئَةٌ. (اللسان: 97 / 1).
43	سود: الْأَسْوَدُ أَخْبَثُ الْحَيَاتِ وَأَعْظَمُهَا وَأَكْثَاهَا وَهِيَ مِنَ الصَّفَةِ الْغَالِبَةِ حَتَّى اسْتَعْمِلَ اسْتِغْثَالُ الْأَسَاءِ وَجُمِعَ جَمْعُهَا. (الحكم: 8 / 600، واللسان: 226 / 3، والتاج: 226 / 8).
44	شبح: الشَّيْخُ وَالْمَشْجُحُ: الْوَتِدُ لَشَعْنِهِ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 7 / 174، واللسان: 304 / 2، والتاج: 56 / 6).
45	شبح: الْمَشْجُحُ وَالشَّحَّاجُ، الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 3 / 56، واللسان: 305 / 2، والتاج: 58 / 6).
46	شعث: الْأَشْعَثُ: الْوَتِدُ، صِفَةُ غَالِبَةٍ عُلْبَةِ الْأِسْمِ. (الحكم: 1 / 355، واللسان: 161 / 2، والتاج: 280 / 5).
47	شقر: الشَّقْرَاءُ: اسْمُ فَرَسٍ رِيْعَةٍ بَنَ أَبِي، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 6 / 159، واللسان: 421 / 4).
48	شهل: الْأَشْهَلُ: رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، صِفَةُ غَالِبَةٍ أَوْ مُسْتَمْتَى بِهَا. (الحكم: 4 / 188، واللسان: 373 / 11).
49	صفر: الصُّفْرَاءُ فَرَسٌ الْحَارِثُ بِنِ الْأَصَمِّ صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 8 / 308، واللسان: 465 / 4، والتاج: 327 / 12).
50	صقع: الْأَصْقَعُ: طَائِرٌ كَالْعَصْفُورِ، فِي رِيْشِهِ وَرَأْسِهِ بَيَاضٌ. (الحكم: 1 / 152، واللسان: 202 / 8، والتاج: 344 / 21).
51	صمم: الْأَصَمُّ رَجُلٌ صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 8 / 279، واللسان: 346 / 12، والتاج: 523 / 32).
52	ضحو: الضَّوْحِيُّ مِنَ التَّخْلِ: مَا كَانَ خَارِجَ الشُّورِ، صِفَةُ غَالِبَةٍ لِأَنَّهَا تَضْحَى لِلشَّمْسِ. (الحكم: 3 / 419، (ضحي)، واللسان: 14 / 478، (ضحا)، والتاج: 463 / 38، (ضحو)).
53	ضل: الضَّالَّةُ مَا ضَلَّ مِنَ الْبَهَائِمِ لِلذِّكْرِ وَالْأُنثَى. (اللسان: 11 / 392).
54	طلبي: الطَّلَبِيُّ: صِفَةُ غَالِبَةٍ، كَسْرُوهُ تَكْسِيرَ الْأَسْمَاءِ، فَقَالُوا: طَلِبَانٌ، كَقَوْلِهِمْ: لِلْجُدُولِ: سَرِيٌّ وَسُرْبَانٌ. (الحكم: 9 / 218، واللسان: 12 / 15، والتاج: 506 / 38).
55	ععب: الْيَغُوبُ: فَرَسٌ الرَّيْعِ بِنِ زِيَادٍ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (اللسان: 1 / 574، والتاج: 302 / 3).
56	عذفر: الْعَذْفَرُ: الْأَسَدُ لَشَدَّتِهِ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 2 / 461، واللسان: 555 / 4، والتاج: 560 / 12).
57	عرف: الْمَعْرُوفُ: اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا عُرِفَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَكُلُّ مَا نَدَبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَنَهَى عَنْهُ مِنَ الْمُحْسَنَاتِ وَالْمُقْتَبَحَاتِ. (اللسان: 9 / 240).
58	عرق: الْعَوَارِقُ: الْأَضْرَاسُ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 1 / 192، واللسان: 245 / 10، والتاج: 149 / 26).
59	عزف: الْعَزَافُ: رَمْلُ لَبْنِي سَعْدٍ، صِفَةُ غَالِبَةٍ مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ. (الحكم: 1 / 528، واللسان: 244 / 9، والتاج: 154 / 24).
60	عشي: الْعَوَاشِي: الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ الَّتِي تَرعى بِاللَّيْلِ، صِفَةُ غَالِبَةٍ وَالْفِعْلُ كَالْفِعْلِ. (الحكم: 2 / 288، واللسان: 62 / 15، والتاج: 39 / 39).

	4 / 1464، واللسان: 66 / 10، والتاج: 192 / 25).
22	حمرس: الْحَمَارِسُ: اسْمٌ لِلْأَسَدِ، أَوْ صِفَةُ غَالِبَةٍ، وَهُوَ مِنْهُ. (الحكم: 4 / 65، واللسان: 58 / 6، والتاج: 560 / 15).
23	حمو: الْحَمَاءُ: الْأَسْتُ لِسَوَادِهَا، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 2 / 554، واللسان: 156 / 12).
24	خضر: الْخَضِرَاوَاتُ: الْفَاكِهَةُ الرُّطْبَةُ. (الحكم: 5 / 41، واللسان: 4 / 249، والتاج: 180 / 11).
25	خيف: نَاقَةٌ خِيْفَاءُ: وَاسِعَةٌ جِلْدُ الصَّرْعِ. وَالْجَمْعُ: خَيْفَاوَاتُ. (الحكم: 5 / 269، واللسان: 102 / 9، والتاج: 296 / 23).
26	خيل: الْأَخِيلُ: طَائِرٌ اخْضَرُ. وَعَلَى جَنَاحِيهِ لُفْعَةٌ تَخَالِفُ لَوْنَهُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِلخَيْلَانِ. (الحكم: 5 / 260، واللسان: 11 / 229).
27	درج: الدَّرَجُ: الْقُنْفُذُ؛ لِأَنَّهُ يَدْرُجُ لِبَلْتِهِ جَمِيعًا، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 7 / 319، واللسان: 267 / 2، والتاج: 555 / 5).
28	دهم: الْأَدْهَمُ: فَرَسٌ عَنْتَرَةٌ بِنِ مُعَاوِيَةٍ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 4 / 275، واللسان: 212 / 12، والتاج: 193 / 32).
29	دهم: الدَّهْمَاءُ: فَرَسٌ مَعْقِلٌ بِنِ عَامِرٍ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (التاج: 32 / 194).
30	ذرع: الْمَذْرَعَةُ: الضَّعِيعُ، لَتَخْطِيطِ ذِرَاعِيَا صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 2 / 78، واللسان: 94 / 8، والتاج: 15 / 21).
31	روح: الْمُرْزُخُ: الصَّوْتُ، صِفَةُ غَالِبَةٍ. وَفِي الْلسَانِ: الْمُرْزُخُ. (الحكم: 3 / 223، واللسان: 448 / 2، والتاج: 392 / 6).
32	رفع: الرَّاعِفُ: طَرَفُ الْأَرْنَبَةِ، لَتَقَدِّمِهِ، صِفَةُ غَالِبَةٍ، وَقِيلَ: هُوَ غَامَّةُ الْأَفِّ. (الحكم: 2 / 119، واللسان: 123 / 9، والتاج: 23 / 352).
33	رفع: الرَّوَاعِفُ: الرِّمَاحُ، صِفَةُ غَالِبَةٍ أَيْضًا إِمَّا لَتَقَدِّمِهَا وَإِمَّا لِسَيْلَانِ الدَّمِ مِنْهَا. (الحكم: 2 / 120، واللسان: 123 / 9، والتاج: 23 / 354).
34	رعي: زَاعِي الْفَأَشِيَةِ: حَافِظُهَا، صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 2 / 238، واللسان: 325 / 14، والتاج: 167 / 38).
35	رقط: الْأَرْقَطُ: الْغَرُ لَوْنُهُ، صِفَةُ غَالِبَةٍ عُلْبَةِ الْأِسْمِ. (الحكم: 6 / 269، واللسان: 304 / 7، والتاج: 308 / 19).
36	ريع: الرَّيْعُ: فَرَسٌ عَمْرُو بِنِ عَصْمٍ صِفَةُ غَالِبَةٍ. (اللسان: 8 / 140، والتاج: 21 / 138).
37	سبب: السَّبَابَةُ الْإِضْغُ الْتِي بَيْنَ الْإِيمَامِ وَالْوَسْطَى صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 8 / 423، واللسان: 456 / 1، والتاج: 35 / 3).
38	سبح: السَّوَابِحُ: الْخَيْلُ لِأَنَّهَا تَسْبُحُ، وَهِيَ صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 3 / 210، واللسان: 470 / 2).
39	سحل: الْمِسْحَلُ، عَيْرُ الْفَلَاةِ، مِنْهُ، وَهُوَ صِفَةُ غَالِبَةٍ. (الحكم: 3 / 192، واللسان: 329 / 11، والتاج: 189 / 29).
40	سرا: وَالسَّارِيَةُ: السَّحَابَةُ تُفْطِرُ لَيْلًا، فَاعِلَةٌ مِنَ الشَّرَى سَرِيرَ اللَّيْلِ، وَهِيَ مِنَ الصَّفَاتِ الْغَالِبَةِ. (اللسان: 14 / 382).
41	سمو: السَّمَاءُ الصَّيَّادُونَ صِفَةُ غَالِبَةٍ وَقِيلَ هُمْ صَيَّادُونَ النَّهَارِ خَاصَّةً.

81	قدح: القادح: العَقَصُ، وَكَلَامُهَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 2 / 569، واللسان: 2 / 555، والتاج: 7 / 40).
82	قروح: القارح: ذَكَرُ الْإِنْسَانِ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 2 / 564، واللسان: 2 / 563، والتاج: 7 / 59).
83	قلح: الْأَقْلَحُ: الْجَعْلُ، لَقْدَرٌ فِي فِيهِ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 3 / 12، واللسان: 2 / 565، والتاج: 7 / 61).
84	كبر: الكبائر: الذنوب الكبيرة القبيحة، واحدها الكبيرة. (اللسان: 5 / 129).
85	كفت: كافت: غَارَكَانَ فِي جَبَلٍ يَأْوِي إِلَيْهِ النَّصُوصُ يَكْفَتُونَ فِيهِ الْفَتَاخُ: أَيِ يَضُمُونَهُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 6 / 774، واللسان: 2 / 79، والتاج: 5 / 64).
86	كفر: الكفارة: وَهِيَ الْفَعْلَةُ وَالْخِصْلَةُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُكَفَّرَ الْخَطِيئَةُ. (اللسان: 5 / 149).
87	كمت: الكميت: فرس المعجب بن سفيان، صفة غالبة. (الحكم: 6 / 782، و اللسان: 2 / 81).
88	لحد: المَلْحُودُ: كَاللَّحْدِ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 3 / 261، واللسان: 3 / 388، والتاج: 9 / 134).
89	لخص: لَخَصَ اسْمُ الشَّدَةِ وَالنَّاهِيَةِ. (الصاح: 3 / 1055، واللسان: 7 / 86، والتاج: 18 / 142).
90	لعن: اللَّعْنُ: الشَّيْطَانُ صِفَةٌ غَالِبَةٌ لِأَنَّهُ طُرِدَ مِنَ السَّمَاءِ وَقِيلَ: لِأَنَّهُ أَبْعَدَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. (الحكم: 2 / 158، واللسان: 13 / 388، والتاج: 36 / 119).
91	مصغ: المواضع: الْأَضْرَاسُ، لِمَضْغِهَا، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 5 / 418، واللسان: 8 / 451، والتاج: 22 / 571).
92	مطر: الْمَتَمَطَّرُ: فَرَسٌ لِنَبِيِّ سَدُوسٍ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 9 / 167، واللسان: 5 / 180، والتاج: 14 / 135).
93	ملا: الْمَلَأَ عَلَى هَذَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 10 / 415، واللسان: 1 / 159، والتاج: 1 / 436).
94	موه: الْمَاوِيَّةُ: الْمَرْأَةُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ لِمَا فِيهَا مِنْ مَاءٍ يُجْرِي فِيهَا. (الحكم: 4 / 445، واللسان: 13 / 543، والتاج: 36 / 508).
95	نبخ: النَّبَخَاءُ هِيَ الرَّابِيَةُ (الرَّخْوَةُ لَا مِنَ الزَّمَلِ بَلْ مِنَ جِلْدِ الْأَرْضِ ذَاتِ الْحَجَارَةِ). (التاج: 7 / 350).
96	نبض: النَّابِضُ الْعَصَبُ صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 8 / 213، واللسان: 7 / 235، والتاج: 19 / 68).
97	نحت: النَّحَاتُ أَبَارُ مَعْرُوفَةٌ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ لِأَنَّهُمْ نَحَتُوا أَيِ قَطَعُوا. (الحكم: 3 / 274، واللسان: 2 / 98، والتاج: 5 / 120).
98	فتح: الْفَتْخَاءُ: أَرْضٌ مُرْتَفَعَةٌ مَكْرَمَةٌ، لَيْسَ فِيهَا رَمْلٌ وَلَا حِجَارَةٌ، وَالْجَمْعُ: الْفَتْخَاحِي، كَسَّرَ بِتَكْسِيرِ الْأَسْمَاءِ، لِأَنَّهُمَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 5 / 219، واللسان: 3 / 64).
99	تقق: التَّقَاقُ: الضَّفْدَعُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ تَقُولُ الْعَرَبُ: أَرَوَى مِنْ التَّقَاقِ: أَيِ الضَّفْدَعِ. (الحكم: 6 / 137، واللسان: 10 / 360، والتاج: 26 / 437).

61	عطس: الْعَاطِسُ: الشُّبْحُ لِئَلَّا، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 1 / 463، واللسان: 6 / 142).
62	عطف: الْعَاطِفَةُ: الرَّحْمُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 1 / 551، واللسان: 9 / 249، والتاج: 24 / 170).
63	عقل: الْعَاقِلَةُ: هُمُ الْعَصْبَةُ، وَهُمْ الْقَرَابَةُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ الْبَيْنِ يُعْطُونَ دِيَةً قَتْلَ الْخَطَا، وَهِيَ صِفَةٌ جَمَاعَةٌ عَاقِلَةٌ، وَأَصْلُهَا اسْمٌ فَاعِلَةٌ مِنَ الْعَقْلِ وَهِيَ مِنَ الصَّافَاتِ الْغَالِبَةِ. (اللسان: 11 / 460).
64	علق: الْعَلُوقُ: مَا يَغْلُقُ بِالْإِنْسَانِ. وَالْعُلُوقُ: الْمَنِيَّةُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 1 / 211، واللسان: 10 / 265، والتاج: 26 / 194).
65	علو: وَالْعَلَاةُ: فَرَسٌ خَمْرُو بْنُ جَبَلَةَ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (اللسان: 15 / 93).
66	عوج: الْعُوجُ: الْقَوَائِمُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 2 / 282، واللسان: 2 / 333، والتاج: 6 / 128).
67	عوص: الْعَوْصُ صِفَةٌ غَالِبَةٌ تَجْرِي مَجْرَى الْأَسْمِ. (الحكم: 8 / 387 (صوب)، واللسان: 1 / 537 (صوب)، والتاج: 3 / 216 (صوب)).
68	عين: الْعَيْنُ: بَقَرُ الْوَحْشِ كَذَلِكَ صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 2 / 249، واللسان: 13 / 302، والتاج: 35 / 453).
69	غرر: الْغَرَاءُ: فَرَسٌ طَرِيفٌ بِنِ تَيْمٍ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 5 / 366، واللسان: 5 / 21، والتاج: 13 / 228).
70	غرر: الْغَرُورُ: الْثُّبْيَانُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 5 / 360، واللسان: 5 / 12، والتاج: 13 / 215).
71	عسق: الْعَسَاقُ، كَالْعَاسِقِ، وَكَلَامُهَا صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 5 / 382، واللسان: 10 / 289، والتاج: 26 / 253).
72	عشو: الْغَشَوَاءُ: فَرَسٌ خَسَانٌ بِنِ سَلَمَةَ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 6 / 32، واللسان: 15 / 126، والتاج: 39 / 167).
73	غضف: الْغُضْفُ: كَلَابُ الصَّيْدِ، مِنْ ذَلِكَ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 5 / 409، واللسان: 9 / 267، والتاج: 24 / 215).
74	غيف: الْمَغِيفُ أَوْ الْمَتَغِيفُ: فَرَسٌ لِأَبِي قَيْدٍ بِنِ حَزْمَلٍ صِفَةٌ غَالِبَةٌ مِنْ ذَلِكَ. (اللسان: 9 / 272، والتاج: 24 / 230).
75	فتن: الْفَاتِنُ: الشَّيْطَانُ؛ لِأَنَّهُ يُضِلُّ الْعِبَادَ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 9 / 501، واللسان: 13 / 318، والتاج: 35 / 495).
76	فجع: الْفَاجِعُ: الْغُرَابُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ، لِأَنَّهُ يَقْجَعُ لِنَعِيمِهِ بِالْبَيْنِ. (الحكم: 1 / 338، و اللسان: 8 / 246، والتاج: 21 / 476).
77	فدع: الْأَفْدَعُ: الطَّلِيمُ، لِانْخِرَافِ أَصَابِعِهِ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 2 / 24، والتاج: 21 / 479).
78	فطخ: الْأَفْطَخُ: الثَّوْرُ، لِئَلَّا، صِفَةٌ غَالِبَةٌ. (الحكم: 3 / 244، واللسان: 2 / 546، والتاج: 7 / 23).
79	فعل: الْفَعْلَةُ: صِفَةٌ غَالِبَةٌ عَلَى عَمَلَةِ الطِّينِ وَالْحَفْرِ وَنَحْوِهَا لِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ. (الحكم: 2 / 163، واللسان: 11 / 528، والتاج: 30 / 184).
80	فغر: الْفَاغَرُ: دَوِيَّةٌ أَبْرَقَ الْأَنْفُ يَلْكَعُ النَّاسُ، صِفَةٌ غَالِبَةٌ كَالْغَارِبِ. (الحكم: 5 / 503، واللسان: 5 / 60، والتاج: 13 / 333).

	واللسان: 387 / 15، والتاج: 188 / 40.
07	وض: الواضحة: الأشتان التي تبدو عند الضحك، صفة غالبة. (الحكم: 473 / 3، واللسان: 634 / 2، والتاج: 214 / 7).
08	وقف: الواقعة: القدم، يمانية، صفة غالبة. (الحكم: 578 / 6، واللسان: 360 / 9، والتاج: 476 / 24).
09	وهب: المؤهوب: الولد، صفة غالبة. (الحكم: 439 / 4، واللسان: 1 / 803، والتاج: 369 / 4).

00	نمر: التمرة بوزة من صوف يلبسها الأعراب. (اللسان: 236 / 5).
01	نم: النمام يبت طيب الريح صفة غالبة. (الحكم: 467 / 10، واللسان: 592 / 12، والتاج: 11 / 34).
02	هيس: الهاجس: الخاطر، صفة غالبة غلبة الأسماء. (الحكم: 4 / 149، واللسان: 246 / 6، والتاج: 26 / 17).
03	هزل: الهزلي: يقولون: انسابت الهزلي، أي: الحيات، ولا واحد لها. (أساس البلاغة: 373 / 2، والتاج: 134 / 31).
04	هضم: الهاضم: ما فيه رخاوة أو لين، صفة غالبة، وقد هضمه فانهضم. (الحكم: 204 / 4، واللسان: 615 / 12، والتاج: 107 / 34).
05	هلبج: الهلاج: الذئب لئالك صفة غالبة. (الحكم: 392 / 2، واللسان: 375 / 8، والتاج: 405 / 22).
06	وري: الواري الشحم السمين صفة غالبة. (الحكم: 358 / 10).

هوامش البحث:

- 1- المتقضب: 368 / 3. وينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 62 / 1.
- 2- الأصول في النحو: 133 / 2.
- 3- الكتاب: 270 / 3.
- 4- ينظر: الكتاب: 273 / 3.
- 5- شرح كتاب سيبويه: 62 / 1.
- 6- شرح المفصل: 55 / 3.
- 7- الكتاب: 228 / 1. وينظر: شرح كتاب سيبويه: 124 / 2.
- 8- ينظر: مقاييس اللغة: 226 / 1 (برق)، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 121، والدر المصون: 587 / 2، واللباب في علوم الكتاب: 389 / 4.
- 9- ينظر: الكتاب: 237 / 3.
- 10- شرح كتاب سيبويه: 466 / 3.
- 11- لمقضب: 228 / 2.
- 12- الصحاح: 614 / 2.
- 13- اللباب في علل البناء والإعراب: 190-189 / 2.
- 14- التبيان في إعراب القرآن: 216 / 1. وينظر فيه أيضا: 219 / 1، و 419، و 444 / 1، و 472 / 1، و 1240 / 2، و 1298 / 2.
- 15- ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، بحث: الصفة الغالبة، للأستاذ: صلاح الدين الزعبلاني، الجزء الرابع، المجلد الثالث والخمسون، أكتوبر، 1978م.
- 16- الكتاب: 345 / 2. وينظر: المتقضب: 137-138 / 2، والأصول في النحو: 2 / 177-178، وشرح كتاب سيبويه: 92 / 3، والمسائل البصريات: 838 / 2-839، وشرح كتاب سيبويه للرماني: 553، وشرح أبيات سيبويه: 70 / 2، والبدیع في علم العربية: 326 / 1، وأوضح المسالك: 288 / 3، وتهديد القواعد: 3370 / 7، وشرح الأشموني: 328 / 2، وشرح التصريح: 127 / 2، وجمع الهوامع: 156 / 3، وحاشية الصبان: 102 / 3.
- 17- الكتاب: 345 / 2.
- 18- الخصائص: 368 / 2. وينظر: المفصل في صناعة الإعراب: 152.
- 19- شرح المفصل: 253 / 2.
- 20- شرح الرضي على الكافية: 324 / 2.
- 21- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 326 / 2، وشرح التصريح: 127 / 2.
- 22- اللباب في علل البناء والإعراب: 406 / 1.
- 23- إعراب القرآن (الجواهر) للباقولي: 286 / 1. وينظر: مغني اللبيب: 2 / 816.

- 51- الكليات: 546.
- 52- شرح المفصل: 4/ 132.
- 53- ينظر الخلاف في هذين المصنفين ونحوهما في: الكناش في فني النحو والصرف: 1/ 131، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 129، وارتشاف الضرب: 4/ 1939، وتمهيد القواعد: 8/ 3990.
- 54- ينظر: شرح الرضي على الكافية: 3/ 256، والنحو الوافي: 1/ 434.
- 55- الكناش في فني النحو والصرف: 1/ 300.
- 56- المعجم الوسيط: 2/ 658 (غلب).
- 57- الكتاب: 3/ 244.
- 58- شرح كتاب سيبويه: 4/ 14. وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 3/ 244.
- 59- الأصول في النحو: 1/ 157.
- 60- ديوانه: 55.
- 61- شرح كتاب سيبويه: 4/ 41.
- 62- شرح الرضي على الكافية: 3/ 111.
- 63- ينظر: المحكم: 4/ 188، واللسان: 11/ 373.
- 64- ينظر: المحكم: 6/ 159، واللسان: 4/ 421.
- 65- ينظر: اللسان: 1/ 574، والتاج: 3/ 302.
- 66- شرح المفصل: 1/ 228.
- 67- ينظر: شرح التصريح: 1/ 170.
- 68- شرح المفصل: 2/ 378.
- 69- ينظر: التذيل والتكميل: 3/ 65، وجمع الهوامع: 1/ 332.
- 70- ينظر: شرح الأشموني: 1/ 150.
- 71- ينظر: إرشاد السالك: 1/ 150.
- 72- ينظر: شرح الأشموني: 1/ 150.
- 73- ينظر: الكتاب: 1/ 425، والأصول في النحو: 2/ 5، وشرح أبيات سيبويه 1/ 73، والبدیع في علم العربية: 1/ 295.
- 74- ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: 113، وشرح المفصل: 2/ 126-128، وأمالي ابن الحاجب: 1/ 386، وشرح التسهيل: 3/ 225، وشرح الرضي على الكافية: 2/ 206، وارتشاف الضرب: 4/ 1799-1804، وتوضيح المقاصد والمسالك: 2/ 786، وأوضح المسالك: 3/ 74.
- 75- ينظر: شرح التصريح: 1/ 680، ونحو إتقان الكتابة باللغة العربية: 105.
- 76- شرح الأشموني: 3/ 32.
- 77- ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 2198، وتوضيح المقاصد: 2/ 1073 (هامش: 2).
- 78- العين: 3/ 124 (صحب).
- 79- النحو الوافي: 1/ 209.
- 80- الكتاب: 3/ 563. وينظر: الأصول في النحو: 2/ 428.
- 81- نظر: عمدة الكتاب: 268، وشرح كتاب سيبويه: 4/ 298، والتعليقة على كتاب سيبويه: 4/ 64، والعدد في اللغة: 48، وشرح التسهيل: 2/ 400، وشرح الكافية الشافية: 3/ 1666، والتذيل والتكميل: 9/ 300، وتمهيد القواعد: 5/ 2419.
- 82- شرح التصريح: 2/ 453.
- 83- ينظر: المحكم: 9/ 279، واللسان: 1/ 370 (دب).
- 84- الصحاح: 1/ 124 (دب).
- 85- تفسير القرطبي: 1/ 170.
- 86- ينظر: الكشف: 3/ 572، والحرر الوجيز: 2/ 28، وأنوار التنزيل: 4/
- 243، وغرائب القرآن: 5/ 488، وإرشاد العقل السليم: 7/ 126.
- 87- دراسات في النحو: 642.
- 88- أمالي ابن الشجري: 2/ 358. وينظر: تمهيد القواعد: 8/ 4072.
- 89- الصحاح: 2/ 614، واللسان: 4/ 139، (جع).
- 90- اللسان: 4/ 139، والتاج: 25/ 192، (حلق).
- 91- ينظر: الكشف: 1/ 43، وإعراب القرآن (الجواهر) للباقوني: 1/ 286، ومدارك التنزيل: 1/ 43، والبحر المحيط: 1/ 70، وغرائب القرآن: 1/ 147، وروح البيان: 1/ 41، وفتح القدير: 1/ 21، ومحاسن التأويل: 1/ 245.
- 92- شرح كتاب سيبويه: 4/ 343.
- 93- المفصل في صناعة الإعراب: 299-300. وينظر: شرح المفصل: 4/ 138.
- 94- شرح الرضي على الكافية: 3/ 462-463.
- 95- الكناش في فني النحو والصرف: 1/ 349.
- 96- التذيل والتكميل: 10/ 284. وينظر: تمهيد القواعد: 6/ 2692.
- 97- خزانة الأدب: 8/ 296.
- 98- شرح كتاب سيبويه: 5/ 133.
- 99- شرح كتاب سيبويه: 4/ 370.
- 100- شرح المفصل: 3/ 250. وينظر: المختضب: 2/ 218، والأصول في النحو: 2/ 421، والبدیع في علم العربية: 2/ 126، واللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 190.
- 101- شرح شافية ابن الحاجب: 2/ 119.
- 102- شرح المفصل: 3/ 307.
- 103- المحكم: 2/ 238 (رعي).
- 104- ينظر: مقاييس اللغة: 1/ 226 (برق)، مشكل إعراب القرآن: 1/ 231، واللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 189، شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 2/ 167، واللسان: 8/ 202 (صق).
- 105- المحكم: 7/ 323 (جدل).
- 106- النهاية في غريب الحديث والأثر: 2/ 419. وينظر: شرح سنن أبي داود للعيني 4/ 153، والتاج: 8/ 226.
- 107- إعراب لامية الشنفرى: 84.
- 108- سنن الترمذي: 3/ 21 (باب ما جاء في زكاة الخضراوات).
- 109- المحكم: 5/ 41 (خضر). وينظر: شرح المفصل: 3/ 309.
- 110- مفاتيح الغيب: 16/ 126.
- 111- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 444.
- 112- البحر المحيط: 1/ 111.

مصادر البحث ومراجعته

- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)، تخ: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م.
- إرشاد السالك، ابن قيم الجوزية (ت 767 هـ)، تخ: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف - الرياض، ط1، 1373 هـ - 1954 م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود، أبو السعود العادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982 هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دط، دت.
- الأصول في النحو، ابن السراج (ت 316 هـ)، تخ: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، دط، دت.

- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت 543هـ)، تخ: إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، ط4، 1420 هـ.
- إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تخ: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - بيروت، ط1، 1404 هـ - 1984م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تخ: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 1413 هـ - 1991 م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البضاوي (ت 685هـ)، تخ: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط1، 1418 هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري (ت 761هـ)، تخ: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، دط، دت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي - (ت 745هـ)، تخ: صديقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط1، 1420 هـ.
- البدع في علم العربية، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت 606 هـ)، تخ: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420 هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت 1205هـ)، تخ: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تخ: علي محمد الجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي - (ت هـ)، تخ: د. حسن هندناوي، دار القلم - دمشق ودار كوز إشبيلية، ط1، دت.
- التعليقة على كتاب سيويه، أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تخ: د. عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410 هـ - 1990م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ)، تخ: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط2، 1384 هـ - 1964م.
- تهديم القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، تخ: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام - القاهرة، ط1، 1428 هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تخ: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428 هـ - 2008م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1417 هـ - 1997م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تخ وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصل (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد النائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تخ: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق.
- دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلوي، اتحاد الكتاب العرب - دمشق.
- ديوان الشماخ بن ضرار، تخ: صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة، ط1، 1968م.
- ديوان النابغة الذبياني، تخ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، 1977م.
- روح البيان، إسمايل حتي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت 1127هـ)، دار الفكر - بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني = تفسير الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت 1270هـ)، تخ: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1415 هـ.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى - الترمذي (ت 279هـ)، تخ وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395 هـ - 1975م.
- شرح أبيات سيويه، أبو محمد السيرافي (ت 385هـ)، تخ: د. محمد علي الرخ هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر - القاهرة، 1394 هـ - 1974 م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998م.
- شرح التسهيل، أبو عبد الله، جلال الدين بن مالك الطائي (ت 672هـ)، تخ: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي الختوني، هجر للطباعة والنشر - ط1، 1410 هـ - 1990م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهر (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 هـ)، تخ: د. يوسف حسن عمر، طبعة: جامعة فار يونس - ليبيا، 1395 - 1975 م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي (ت 672هـ)، تخ: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، ط1، دت.

- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعقوب بن علي بن يعقوب الموصلي (ت 643هـ)، تخ: د. إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 2001.
- شرح سنن أبي داود، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ)، تخ: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، ط 1، 1420 هـ - 1999 م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي (ت 686هـ)، تخ: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395 هـ - 1975 م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، أبو الحسن علي بن عيسى - الرماني (ت 384 هـ)، تخ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، 1418 هـ - 1998 م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ)، تخ: أحمد حسن ممدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 2008 م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر - إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تخ: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط 4، 1407 هـ - 1987 م.
- العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، تخ: عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، ط 1، 1413 هـ - 1993 م.
- عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، تخ: بسام عبد الوهاب الجاني، دار ابن حزم - الجلفا، ط 1، 1425 هـ - 2004 م.
- غرائب القرآن و غرائب القرآن، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت 850هـ)، تخ: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1416 هـ.
- فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط 1، 1414 هـ.
- الكتاب، سيبويه (ت 180هـ)، تخ: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 3، 1408 هـ - 1988 م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 3، 1407 هـ.
- الكلمات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، (ت 1094هـ)، تخ: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي الملك المؤيد، صاحب حياة (ت 732 هـ)، تخ: د. رياض الخوام، المكتبة العصرية - بيروت، 2000 م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تخ: د. عبد الإله نيهان، دار الفكر - دمشق، ط 1، 1416 هـ - 1995 م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي الدمشقي (ت 775هـ)، تخ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1419 هـ - 1998 م.
- لسان العرب، ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط 3، 1414 هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، بحث: الصفة الغالبة، الأستاذ: صلاح الدين الزعبلاني، الجزء الرابع، المجلد الثالث والخمسون، أكتوبر، 1978 م.
- محاسن التأويل = تفسير القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد القاسمي (ت 1332هـ)، تخ: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1418 هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي - (ت 542هـ)، تخ: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1422 هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت 458هـ)، تخ: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421 هـ، 2000 م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت 710هـ)، تخ: يوسف علي بدوي، دار الكلم الطيب - بيروت، ط 1، 1419 هـ - 1998 م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تخ: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط 1، 1405 هـ - 1985 هـ.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حوَّش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437هـ)، تخ: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 2، 1405.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، د. إميل بدیع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1417 هـ - 1996 م.
- المعجم الوسيط، إعداد: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى وزملائه)، طبعة: دار الدعوة - القاهرة.
- معني اللبيب، ابن هشام الأنصاري (المتوفى: 761هـ)، تخ: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط 6، 1985 م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 3، 1420 هـ.
- المفصل في صناعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، تخ: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط 1، 1993.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، تخ: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - دمشق، 1399 هـ - 1979 م.
- المختضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تخ: محمد عبد الخالق عطية، عالم الكتب - بيروت.

طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ -
1979م

- هـم الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي (ت 911هـ)، تخ: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

- نحو إتيان الكتابة العلمية باللغة العربية، مكي الحسيني، مطبوعات مجمع اللغة
العربية بدمشق، ط3، 2015م.

- النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، ط15.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن
محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تخ: